مع انتهاء جولة مفاوضات القاهرة أمس الأحد حول هدنة في غزة، بدا واضحاً أن رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو سعى بكل ما يستطيع لإفشال التوصل إلى اتفاق، في حين استنفرت الولايات المتحدة لمحاولة إنقاذ المفاوضات ومنع انهيارها

هدنة غزة واشنطن تستنفر لإنقاذ المفاوضات

في خانيونس جنوبي قطاع غزة أمس (علي جاد الله/الأناضول)

غزة، القاهرة ـ **العربي الجديد**
حيفا ـ **نايف زيداني**

بين رفض رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو وقف الحرب على غزة، وتلويح مسؤولين في حكومته باقتراب عملية اجتياح رفح، بدا واضحاً أن الاحتلال يعمل أمس الأحد على إفشال جولة المفاوضات التي استضافتها القاهرة للتوصل إلى اتفاق هدنة في قطاع غزة وتبادل الأسرى بين إسرائيل والمقاومة الفلسطينية، وذلك على وقع تصعيد ميداني تمثل باستهداف المقاومة جنوداً إسرائيليين عند منطقة كرم أبو سالم ما أوقع إصابات في صفوفهم. مقابل ذلك بدا أن الولايات المتحدة استنفرت في محاولة لإنقاذ المفاوضات ومنع فشلها. وغادر وفد حركة حماس المفاوض أمس الأحد العاصمة المصرية بعد يومين من المفاوضات عائداً إلى الدوحة. وأعلنت «حماس» في بيان انتهاء جولة المفاوضات والعودة إلى الدوحة للتشاور مع قيادة الحركة، «بعد تسليم الوسطاء في مصر وقطر رد الحركة، حيث جرت معهم نقاشات معمقة وجادة». وأكدت الحركة «تعاملها بكل إيجابية ومسؤولية، وحرصها وتصميمها على الوصول إلى اتفاق يلبي مطالب شعبنا الوطنية، وينهي العدوان بالكامل، ويحقق الانسحاب من كامل قطاع غزة، وعودة النازحين، وتكثيف الإغاثة، وبدء الإعمار، وإنجاز صفقة تبادل الأسرى». من جهتها، نقلت وكالة رويترز عن مسؤول مطلع أن قطر والولايات المتحدة تمارسان «ضغوطاً قصوى» على إسرائيل و«حماس» لمواصلة المفاوضات، لافتة إلى أن مدير المخابرات الأميركية وليام بيرنز توجه إلى قطر في ظل «اقتراب محادثات غزة من الانهيار». وكان نتنياهو قد سعى أمس لإفشال مفاوضات القاهرة، بإعلانه رفض قبول شروط «حماس» باعتبار ذلك «هزيمة لإسرائيل. وقال نتنياهو في بيان معلقاً على المفاوضات، إن «حماس هي التي تُفشل الإفراج عن مختطفينا، ونحن نعمل بكل سبيل ممكن من أجل الإفراج عن المختطفين وهي مسألة تتصدر أولوياتنا». وأضاف أن «إسرائيل كانت ولا تزال على استعداد لتعليق القتال مؤقتاً من أجل تحرير مختطفينا، وطيلة العملية التفاوضية أبدت إسرائيل الاستعداد للذهاب بعيداً في التنازلات التي قدمتها، لكن حماس ظلت تتشبث بمواقفها المتطرفة، وعلى رأسها مطلب سحب كل قواتنا من القطاع، ووقف الحرب، وإبقاء حماس على حالها، ولا يمكن لإسرائيل القبول بذلك». وتابع: «نحن لسنا بصدد القبول بخروج الكتائب الحمساوية من جحورها، لتستعيد السيطرة على غزة من جديد، وترمم بناها التحتية العسكرية، وتشكل مجدداً تهديداً على مواطني إسرائيل في بلدات منطقة الغلاف، ومدن المنطقة الجنوبية، وكل أنحاء الدولة». واعتبر أن «الاستسلام للشروط الحمساوية من شأنه أن يشكل هزيمة نكراء لإسرائيل، وانتصاراً عظيماً لحماس ولإيران ولمحور الشر بأسره، وسيعكس ضعفاً رهيباً سواء لأصدقائنا أم لأعدائنا، ولن يؤدي هذا الضعف إلا إلى تعجيل موعد الحرب المقبلة، ومن ثم لن تقبل إسرائيل بالمطالب الحمساوية التي تعني الاستسلام، وستستمر في القتال حتى تحقيق كل أهدافها».

سبق ذلك إعلان رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي تساحي هنغبي، أن اجتياح رفح بات قريباً، زاعماً أن إسرائيل كانت قريبة جداً من اغتيال رئيس «حماس» في غزة يحيى السنوار. وفي حديث للقناة 12 العبرية مساء السبت، قال هنغبي إن نتنياهو أصدر تعليماته للجيش الإسرائيلي وبمعرفة جميع وزراء المجلس الوزاري المصغّر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينت)، للقيام بالعملية العسكرية في رفح، مضيفاً: «نحن لن نخبر أعداءنا متى ستبدأ، ولكن يمكن القول إنها ستبدأ قريباً». وتابع هنغبي: «كان هناك موعد حدده رئيس هيئة الأركان وتم تأجيله في أعقاب التصعيد في المواجهة مع إيران». وأوضح هنغبي أن «السؤال الآن ليس ما إذا كانت إسرائيل ستجتاح رفح، وإنما متى»، مضيفاً أنه «على الرغم من تصريحات حماس بأن السنوار تجوّل خارج الأنفاق، وعلى الرغم من التأخير من طرفها بتقديم رد بشأن مقترح الصفقة، فإن السنوار الآن في ضائقة». واعتبر هنغبي أن «وقت السنوار محدود»، وأنه «يهرب من ملجأ إلى ملجأ، وكنا قريبين جداً منه في وقت ما، وربما حتى بعد أقل من بضعة أيام». وبحسب هنغبي، «كما كان الحال مع (أسامة) بن لادن والأميركيين، لن يخرج السنوار حياً، والصبر مطلوب». على الجهة المقابلة، أكد رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، في بيان أمس، أن الحركة «ما زالت حريصة على التوصل إلى اتفاق شامل ومترابط للمراحل، ينهي العدوان ويضمن الانسحاب ويحقق صفقة تبادل جدية للأسرى». ولفت إلى أن الحركة «تأكيداً لجديتها وإيجابيتها قبل الجولة الحالية للمفاوضات، أجرت سلسلة من الاتصالات مع الوسطاء ومع فصائل المقاومة، وعقدت اجتماعات مكثفة ومشاورات بين الداخل والخارج قبل إرسال الوفد إلى القاهرة، وحملته مواقفها الإيجابية والمرنة مع أهمية الارتكاز على أن الأولوية لدى الحركة هي لوقف العدوان على شعبنا، وهو موقف جوهري ومنطقي، ويؤسس لمستقبل أكثر استقراراً»، مضيفاً «ما مفهوم الاتفاق إذا لم يكن وقف إطلاق النار أول نتائجه». وقال إن «العالم بات رهينة لحكومة متطرفة، لديها كمّ هائل من المشكلات السياسية ومن الجرائم التي ارتكبت في غزة، ورئيسها (نتنياهو) يريد اختراع مبررات دائمة لاستمرار العدوان وتوسيع دائرة الصراع، وتخريب الجهود المبذولة عبر الوسطاء والأطراف المختلفة»، معتبراً أن «أميركا التي أعطت غطاء لهذا الاحتلال هي من يجب أن يوقفه بدلاً من تزويده بأسلحة الدمار والإبادة».

من جهته، أوضح مصدر قيادي في «حماس»، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «نقطة الخلاف الأساسية في المفاوضات، تتعلق بتضمن الاتفاق التزاماً إسرائيلياً بوقف الحرب بالكامل في نهاية المرحلة الثانية من الاتفاق». وقال المصدر «إننا حريصون على التوصل إلى اتفاق، لكن ليس بأي ثمن». وأكد المصدر أنه لن يكون هناك اتفاق من دون وقف كامل للحرب وانسحاب الاحتلال من كامل قطاع غزة، مشيراً إلى أن نتنياهو يهدّد باجتياح رفح للضغط وعرقلة التوصل إلى اتفاق لحسابات شخصية، مشدداً على أن اجتياح رفح لن يكون نزهة، وسيدفع الاحتلال ثمناً غالياً لأي مغامرة قد يقدم عليها، وسيمني بالفشل.

كما قال قيادي آخر في المقاومة الفلسطينية لـ«العربي الجديد»، إن «الحديث عن أن المقاومة مضطرة إلى القبول بما يجود به المحتل أو الإدارة الأميركية من فتات تحت ضغط منع اجتياح رفح، تصور واهم، لأن المقاومة لا يمكنها أمام حجم التضحيات والصمود الذي قدمه سكان القطاع إلا التوصل إلى اتفاق يحفظ هذه التضحيات». وأضاف أن «الحركة مستمرة في التفاوض ومنفتحة عليه إيجابياً تقديراً لجهود الوسيطين المصري والقطري، رغم أنه حتى الآن لم يقدم الجانب الإسرائيلي أي مؤشرات حول انخراطه في اتفاق جاد وحقيقي». وشدد على أنه «إذا كان نتنياهو يهدد المقاومة باجتياح غزة، فإن الفصائل هي التي تحذره الآن وتحذر الجميع في الإقليم من عواقب ما سيحدث»، متابعاً: «المنطقة قبل اجتياح رفح لن تكون كما بعدها، وأنه على الداخل الإسرائيلي إيجاد مزيد من المقابر لاستيعاب أبنائكم، كون رفح لن تكون نزهة».

مقابل ذلك، قال مصدر مصري مطلع على مسار المفاوضات، لـ«العربي الجديد»، إن «مناقشات يوم السبت، شهدت تفاوضاً موسعاً حول طبيعة المراحل الثلاث التي يتضمنها مشروع الاتفاق المطروح على الطاولة»، قائلاً إنه «رغم إبداء الجانب الأميركي استعداده للضغط على إسرائيل من أجل القبول برؤية تنهي الحرب عبر مراحل، وليس عاجلاً، أكد المسؤولون الأميركيون صعوبة إقناع الحكومة الإسرائيلية بوقف نهائي للحرب في الوقت الحالي». وأوضح المصدر المصري أنه «أمام المطروح من الجانب الأميركي بشأن إنهاء الحرب عبر مراحل، بحيث يكون الوقف الكامل في آخر مرحلة، فإن وفد حماس، أعاد توزيع الأعداد المقترحة لإطلاق سراح الأسرى الذين بحوزة المقاومة، ليصبح عدد من كامل قطاع غزة، مشيراً إلى أن نتنياهو يهدّد باجتياح رفح للضغط وعرقلة التوصل إلى اتفاق لحسابات شخصية، مشدداً على أن اجتياح رفح لن يكون نزهة، وسيدفع الاحتلال ثمناً غالياً لأي مغامرة قد يقدم عليها، وسيمني بالفشل.

كما قال قيادي آخر في المقاومة الفلسطينية لـ«العربي الجديد»، إن «الحديث عن أن المقاومة مضطرة إلى القبول بما يجود به المحتل أو الإدارة الأميركية من فتات تحت ضغط منع اجتياح رفح، تصور واهم، لأن المقاومة لا يمكنها أمام حجم التضحيات والصمود الذي قدمه سكان القطاع إلا التوصل إلى اتفاق يحفظ هذه التضحيات». وأضاف أن «الحركة مستمرة في التفاوض ومنفتحة عليه إيجابياً تقديراً لجهود الوسيطين المصري والقطري، رغم أنه حتى الآن لم يقدم الجانب الإسرائيلي أي مؤشرات حول انخراطه في اتفاق جاد وحقيقي». وشدد على أنه «إذا كان نتنياهو يهدد المقاومة باجتياح غزة، فإن الفصائل هي التي تحذره الآن وتحذر الجميع في الإقليم من عواقب ما سيحدث»، متابعاً: «المنطقة قبل اجتياح رفح لن تكون كما بعدها، وأنه على الداخل الإسرائيلي إيجاد مزيد من المقابر لاستيعاب أبنائكم، كون رفح لن تكون نزهة».

مقابل ذلك، قال مصدر مصري مطلع على مسار المفاوضات، لـ«العربي الجديد»، إن «مناقشات يوم السبت، شهدت تفاوضاً موسعاً حول طبيعة المراحل الثلاث التي يتضمنها مشروع الاتفاق المطروح على الطاولة»، قائلاً إنه «رغم إبداء الجانب الأميركي استعداده للضغط على إسرائيل من أجل القبول برؤية تنهي الحرب عبر مراحل، وليس عاجلاً، أكد المسؤولون الأميركيون صعوبة إقناع الحكومة الإسرائيلية بوقف نهائي للحرب في الوقت الحالي». وأوضح المصدر المصري أنه «أمام المطروح من الجانب الأميركي بشأن إنهاء الحرب عبر مراحل، بحيث يكون الوقف الكامل في آخر مرحلة، فإن وفد حماس، أعاد توزيع الأعداد المقترحة لإطلاق سراح الأسرى الذين بحوزة المقاومة، ليصبح عدد من كامل قطاع غزة، مشيراً إلى أن نتنياهو يهدّد باجتياح رفح للضغط وعرقلة التوصل إلى اتفاق لحسابات شخصية، مشدداً على أن اجتياح رفح لن يكون نزهة، وسيدفع الاحتلال ثمناً غالياً لأي مغامرة قد يقدم عليها، وسيمني بالفشل.

كما قال قيادي آخر في المقاومة الفلسطينية لـ«العربي الجديد»، إن «الحديث عن أن المقاومة مضطرة إلى القبول بما يجود به المحتل أو الإدارة الأميركية من فتات تحت ضغط منع اجتياح رفح، تصور واهم، لأن

> **بيرنز توجه إلى قطر في ظل اقتراب المحادثات من الانهيار**
>
> **«حماس»: حريصون على الوصول إلى اتفاق ينهي العدوان بالكامل**
>
> **10 إصابات من الجيش الإسرائيلي في منطقة كرم أبو سالم**

معارضة الهجوم

ذكرت الرئاسة الفرنسية في بيان أمس الأحد أن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون جدّد خلال اتصال هاتفي مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو «معارضته الصارمة لهجوم إسرائيلي محتمل على رفح والحاجة الملحة لضمان دخول كميات كبيرة من المساعدات الإنسانية عبر كل المعابر إلى غزة». وأشارت الرئاسة إلى أن ماكرون «حثّ» نتنياهو على «استكمال المفاوضات التي قد تؤدي إلى تحرير الرهائن وحماية المدنيين من خلال وقف لإطلاق النار».

لكن ضمن اتفاق واضح مكتوب موقّع عليه بالتزام الضامنين بالشروط المحددة وعلى رأسها وقف الحرب والانسحاب الكامل من غزة وإعادة الإعمار».

وإضافة إلى تعنّت الحكومة الإسرائيلية كانت الأوضاع الميدانية تشهد تطوراً لافتاً باستهداف المقاومة قوات إسرائيلية في منطقة كرم أبو سالم ما أدى إلى تسجيل إصابات في صفوفهم. وأفادت «كتائب القسام» عبر «تليغرام» بأنها قصفت «تحشدات لقوات العدو في موقع كرم أبو سالم ومحيطه بمنظومة الصواريخ «رجوم» قصيرة المدى من عيار 114 ملم»، كما قصفت «بالاشتراك مع سرايا القدس القوات الصهيونية المتموضعة في محور «نتساريم» بصواريخ «107» قصيرة المدى». في السياق، قالت وسائل إعلام مقربة من حركة «حماس» بينها قناة الأقصى، إن العملية، استهدفت «موقع قيادة إسرائيلياً تم إنشاؤه أخيراً شرق موقع كرم أبو سالم العسكري، ويهدف إلى إدارة عمليات القصف التي استهدفت محافظة رفح منذ أسبوعين، والتخطيط لعملية رفح، وتضم ضباطاً في جهاز الشاباك وجنرالات إسرائيليين».

من جهته، قال الجيش في بيان عبر «إكس»: «رصدنا إطلاق نحو 10 قذائف صاروخية من مكان قريب من معبر رفح تجاه منطقة كرم أبو سالم». وأضاف أنه «تم إغلاق معبر كرم أبو سالم أمام مرور شاحنات المساعدات إلى غزة». وأفاد موقع وإلاه العبري أن 10 أشخاص على الأقل أصيبوا جراء إطلاق القذائف من غزة باتجاه منطقة كرم أبو سالم. وقام سلاح الجو الإسرائيلي والقوات البرية بقصف مواقع في رفح على نحو واسع. وأفاد مراسل «العربي الجديد» أن القصف الإسرائيلي أدى إلى أضرار مادية في صالات السفر في الجانب المصري من رفح.

وفي تعقيبه على الأمر، وصف وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير عبر «إكس»، القصف على كرم أبو سالم بـ«الدقيق»، ودعا رئيس الوزراء إلى اجتياح رفح «فوراً» ردّاً على ذلك. أما وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت فقال إن «حماس» أظهرت ما يشير إلى أنها غير جادة بشأن التوصل إلى هدنة، مضيفاً أنه إذا كان الأمر كذلك فإن إسرائيل ستشن عمليات عسكرية في رفح ومناطق أخرى من قطاع غزة «في وقت قريب جداً». جاء ذلك في كلمة متلفزة لغالانت خلال تفقده قوات الجيش الإسرائيلي في ممر «نتساريم» الذي أقامه الأخير قرب مدينة غزة.

وفي القطاع أيضاً، أعلنت وزارة الصحة في غزة أن الاحتلال ارتكب ثلاث مجازر ضد العائلات في القطاع خلال 24 ساعة وصل منها إلى المستشفيات 29 شهيداً و110 مصاب، مضيفة في تقريرها اليوم أن حصيلة ضحايا الحرب ارتفعت إلى 34683 شهيداً و78018 إصابة. ونقلت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» عن مصادر طبية، أن شهيداً ارتقى وأصيب آخرون في قصف مدفعية الاحتلال على أحياء الزيتون وتل الهوا والشيخ عجلين ومحور «نتساريم» جنوب مدينة غزة. وفي النصيرات، استشهد فلسطيني في قصف طائرات الاحتلال على الفلسطينيين بالمنطقة الشمالية من مخيم النصيرات. كما شنت طائرات الاحتلال غارتين على منطقة الزوايدة وسط القطاع، واستهدفت أرضاً زراعية على شارع صلاح الدين.

عبد اللهيان: الضغوط زادت فرص الهدنة

قال وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان (الصورة)، أمس الأحد، إن فرص التوصل إلى وقف إطلاق النار في غزة قد زادت. وأضاف، في تصريحات لوسائل إعلام قبيل عودته إلى إيران من القمة الإسلامية حيث شارك في مؤتمر غامبيا حيث شارك في مؤتمر القمة الإسلامية هناك، إن «احتمال التوصل إلى وقف إطلاق النار بات أكثر من قبل بسبب الاتصالات والجهود وضغوط الرأي العام على الصعيدين الإقليمي والدولي». وكان عبد اللهيان قدم أول من أمس السبت، في كلمة له خلال مؤتمر القمة الإسلامية في بانجول، مقترحاً مكوناً من ستة بنود بشأن الوضع في قطاع غزة يتضمن الوقف الفوري والشامل وغير المشروط لإطلاق النار في غزة ورفع والضفة الغربية، ورفع كامل للحصار عن غزة، وتبادل الأسرى.

(العربي الجديد)

المغرب: مسيرة داعمة لتظاهرات الجامعات المناصرة لغزة

خرج آلاف المغاربة، أمس الأحد، في مدينة مكناس شمالي المملكة في مسيرة تضامنية مع غزة، للمطالبة بوقف الإبادة الجماعية التي يتعرض لها سكان القطاع، ودعم تظاهرات جامعات غربية مناصرة لغزة. وردد المحتجون شعارات مؤيدة للطلاب في الجامعات الغربية الذين يدعمون غزة. ودان المشاركون في المسيرة التي تعد إليها «مجموعة العمل الوطنية من أجل فلسطين» (غير حكومية)، ما وصفوه بـ«تواطؤ الدول الغربية مع إسرائيل، واستمرار مدها بالأسلحة ودعمها سياسياً». ورفع المشاركون لافتات تطالب بمنع إسرائيل من متنفيذ خططها لتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة، وتشديد بالتضامن الطلابي بجامعات غربية.

(الأناضول)

وزيرة إسرائيلية: أميركا لا تستحق صفة صديقة لنا

قالت وزيرة الاستيطان أوريت ستروك، أمس الأحد، في مقابلة أجرتها إذاعة «شمال 104,5 أف أم» التابعة لصحيفة معاريف العبرية، إن الولايات المتحدة «لا تستحق أن تحمل صفة صديقة لإسرائيل». وفي إجابة على سؤال عن رأيها في ما تُردد حول وقف الحرب مع حركة حماس في إطار صفقة لتبادل الأسرى، قالت ستروك: «أنا قلقة للغاية هذا الصباح». وأضافت: «أعتقد أن الكلمات التي قيلت على الطاولة (المفاوضات) تقريبا تذهب في الواقع إلى أن الولايات المتحدة تتعهد بالتنباية عنا بوقف الحرب». وتابعت: «إسرائيل ليست نجمة أخرى على العلم الأميركي (في إشارة إلى النجوم الخمسين على العلم الأميركي التي ترمز إلى عدد الولايات)، يمكنها ويجب عليها أن تتمسك برأيها». وعندما سُئلت ما إن كانت الولايات المتحدة ليست صديقة لإسرائيل، أجابت ستروك: «الولايات المتحدة لا تلبّي الحد الأدنى الذي يتطلبه ذلك»، مضيفة: «إنها لا تستحق اسم صديق لدولة إسرائيل». وأثارت ستروك ضجة أخيراً عندما اعتبرت في تصريح لإذاعة الجيش الإسرائيلي، أن الصفقة التي يعمل للتوصل إليها بين حركة حماس وإسرائيل «فظيعة»، لافتةً إلى أن الحكومة الإسرائيلية «التي ترمي كل شيء في سلة المهملات من أجل إعادة 22 أو 33 شخصاً (تقصد المحتجزين الذين قد تشملهم المرحلة الأولى من صفقة يتم بلورتها مع حماس لتبادل الأسرى) ليس لها الحق في الوجود».

(الأناضول)

احتجاجات الطلاب الأميركيين تتمدد إلى حفلات التخرج

من جامعة جورج واشنطن أول من أمس (Getty)

مع اقتراب العام الدراسي الجامعي من عطلته التقليدية، يستعد ناشطون مدافعون عن الفلسطينيين لرفع الصوت خلال حفلات التخرج، وسط انقسام سياسي حول الموقف من حرب غزة يكبر في الولايات المتحدة

تشكل حفلات التخرج الجامعية فرصة للحراك الطلابي الجامعي في الولايات المتحدة لاستمرار الضغط من أجل إنهاء الحرب في غزة وإيقاف الجامعات الأميركية تعاونها مع دولة الاحتلال الإسرائيلي. وبينما يتواصل هذا الحراك، وكذلك محاولات قمعه من قبل الشرطة، يتجه الحزب الجمهوري، الداعم بشدّة لإسرائيل، لاستغلال الانقسام الأميركي حول دعم إسرائيل، وتقديم مزيد من التنازلات للوبي الإسرائيلي والصهيوني، في محاولة لمعاقبة الجامعات والطلاب، ودائماً بزعم أن هذا الحراك «معاد للسامية»، ومؤجج للعنف والتدمير».

ووصل حراك الطلاب الجامعيين إلى حفلات التخرج بعدما نظمت مجموعة منهم، أول من أمس السبت، تظاهرة مناصرة للفلسطينيين خلال حفل تخرج في جامعة ميشيغن، وسط استدعاء جامعات أخرى قوات الشرطة لمنع إقامة تظاهرات خلال حفلات التخرج. ورفع المحتجون العلم الفلسطيني مرتدين الكوفية فوق ملابس التخرج، وساروا نحو خشبة المسرح مرددين شعارات مناهضة للإبادة الجماعية في غزة. إثر ذلك، تدخلت الشرطة وأخرجت الطلاب المتظاهرين من المكان، فيما أعلن مكتب العلاقات العامة في الجامعة عدم اعتقال أي طالب. وعلى الجهة المعاكسة، نشرت حسابات في وسائل التواصل الاجتماعي رفع عدد من الطلاب العلم الإسرائيلي في حفل التخرج نفسه. وبحسب شبكة «سي بي إس نيوز» الأميركية، حلّقت طائرات فوق مكان إقامة الحفل تحمل لافتات تعبّر عن وجهة نظر كلا الطرفين، منها «اسحبوا الاستثمارات من إسرائيل» و«فلسطين حرة» أو «حياة اليهود مهمة».

وتعد جامعة ميشيغن واحدة من الجامعات الأميركية العديدة التي غيّرت بروتوكولاتها الأمنية لحفلات التخرج هذا العام، وأكدت إدارتها في بيان سابق أنها درّبت متطوعين من الموظفين على كيفية التخفيف من حدة الاضطرابات، وهو تغيير عن الواجبات المعتادة المتمثلة في إرشاد الضيوف إلى مقاعدهم.

في غضون ذلك، واصلت الشرطة الأميركية محاولات قمع احتجاجات الطلاب الداعمين لغزة، مع استمرار التوتر في حرم جامعات تتحضر بدورها لاحتفالات التخرج. وأكد مسؤولون في جامعة جنوب كاليفورنيا، أول من أمس، لشبكة «سي إن أن»، أن عناصر شرطة لوس أنجليس ستبقى في الحرم الجامعي حتى انتهاء حفل التخرج المقرر في 9 مايو/أيار الحالي. بدورها، طلبت إدارة جامعة كولومبيا في نيويورك، التي كانت نقطة انطلاق الاحتجاجات الطلابية، من شرطة نيويورك استمرار انتشار عناصرها في الحرم الجامعي حتى 17 مايو، إلى ما بعد انتهاء حفل التخرج في الجامعة المقرر في 15 مايو. وفي جامعة فيرجينيا (شارلوتسفيل)، حذّر مسؤولو وحدة الأمن من التجمعات غير القانونية في الحرم الجامعي، داعين الطلاب إلى «الابتعاد عن مناطق معينة» وسط انتشار للشرطة. وردّاً عليهم، قالت مجموعة «مخيم التضامن من أجل غزة»، في بيان، إن إدارة جامعة فيرجينيا «حوّلت الحرم الجامعي إلى منطقة عسكرية»، داعيةً إدارة الجامعة إلى قطع الاستثمارات المرتبطة بإسرائيل.

وفي المجمل، فقد اعتقلت الشرطة في الولايات المتحدة 25 شخصاً إضافياً، في نهاية عطلة الأسبوع، من الطلاب الجامعيين الداعمين لفلسطين، علماً أنها اعتقلت حتى الآن أكثر من ألفي متظاهر من الجامعات.

في الأثناء، يسعى الحزب الجمهوري، الداعم بشدّة لإسرائيل، إلى مزيد من استثمار اللحظة، من جهة للتصويب على إدارة الرئيس جو بايدن، الذي يخسر يومياً أصوات الشباب التقدميين ومن أصول عربية، ومن جهة أخرى لتقديم مزيد من التنازلات للوبي الإسرائيلي والصهيوني، في موسم انتخابي حام، وكذلك قطع الطريق على ما يرون فيه حراكاً طلابياً جاداً، تستعيد مشاهده حراكات ونضالات طلابية سابقة في الولايات المتحدة، لا سيما تلك المناهضة للعنصرية، أو المعارضة لحرب فيتنام.

وفي هذا الصدد، قال رئيس مجلس النواب الأميركي الجمهوري مايك جونسون، في مقابلة مع موقع أكسيوس الأميركي، أول من أمس، إن الجمهوريين في المجلس يستعدون للضغط على إدارات الجامعات لـ«وقف العنف والتدمير» الذين يتأتيان من الطلاب الجامعيين، بحسب زعمه. وأشار إلى أنه يوجه لجاناً عدة في المجلس لإجراء تحقيقات في أحداث «معادية للسامية»، قال إنها حصلت في الجامعات. وبرأيه، فإن مجلس النواب «لديه صلاحية المراقبة، ولدينا التزام ومجبرون على استخدام صلاحياتنا لذلك». وفي الصدد، يطرح جونسون والجمهوريون إجراءات عقابية متشددة جداً بحق الطلاب المؤيدين لفلسطين، غير الحاملين للجنسية الأميركية، وكذلك حجب قروض الجامعات عن المشاركين في هذا الحراك، وهي إجراءات في الواقع تحمل أبعاداً عنصرية وقامعة للحراك، تشكل سابقة في تاريخ الحراك الطلابي الاحتجاجي بالبلاد. وقال: «إن الطلاب الأجانب الذين يتعاطفون مع حركة حماس، التي تصنفها بلادنا منظمة إرهابية، ليس لديهم الحق أن يكونوا هنا». ولا يزال الإعلام الأميركي، رغم انحيازه الواضح لإسرائيل، يسلّط الضوء، منذ بدء الحراك الطلابي الجامعي المؤيد للفلسطينيين في الولايات المتحدة، على تاريخ الحراك الطلابي في البلاد، والذي بدأ متأخراً بحسب تقرير مصور موسع نشرته صحيفة نيويورك تايمز أول من أمس، إذ لم يحصل بشكل منظم قبل منتصف القرن الماضي. وأوضح المؤرخ في جامعة أنجيلو ستايت، في تكساس، كينيث هيمان، للصحيفة، إن «الجامعات من عصر القرون الوسطى وربما حتى ثلاثينيات القرن الماضي، كان يفترض أن تكون محميات مقطوعة عن السياسة والمجتمع». ورغم أن الحراك الطلابي كانت له بعض الملامح في بداية القرن الماضي، إلا أن شكله المنظم تبلور في الستينيات، عندما وصل جيل الـ«بابيي بومر» (baby boomers)، أي الذين ولدوا بين عامي 1946 و1964، وهي كانت فترة عرفت فيها الولايات المتحدة ارتفاعاً في عدد الولادات، فضلاً عن فورة اقتصادية، وارتفاع معدلات الثراء، ولكنها شهدت أيضاً بداية مواجهة الجيل الشاب لتاريخ بلاده الطويل مع العنصرية، ثم واجبة سريعاً مع ذلك حرب فيتنام، التي يشكّل الشباب دون الـ21 عاماً 61 في المائة من الـ58 ألف جندي أميركي الذين قتلوا في هذه الحرب.

> **ماكرون يؤيد تدخل الأمن**
>
> دان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون (الصورة)، أمس الأحد، إغلاق مداخل جامعات في البلاد على يد الطلاب المحتجين على حرب غزة. وقال ماكرون، في مقابلة مع صحيفتي لا تريبيون ديمانش ولا بروفانس الفرنسيتين، إنه «أمر مشروع وسليم ومصممن أن يتمكن الشباب من التعبير عن تأثرهم بالأحداث الدولية ومناقشتها، لكنني أدين بشدة إغلاق مداخل الحرم الجامعي». وأعرب عن تأييده تدخل الأمن «إذا طلبت إدارات الجامعات ذلك».

وبرأي معد التقرير ريتشارد فوسيه، فإن الحراك الطلابي المناهض لحرب فيتنام كان له دور في وصول الجمهوري ريتشارد نيكسون إلى البيت الأبيض (1969)، وخسارة المرشح الديمقراطي هوبرت همفري. وبحسب الصحيفة، فإن الحراك الطلابي كان دائماً غير شعبي في الولايات المتحدة، حيث إن استطلاعاً للرأي لمؤسسة «غالوب»، في 1961، أظهر أن 57 في المائة من المستطلعة آراؤهم أعربوا عن اعتقادهم أن الاعتصامات في أحرام الجامعات في إطار حراك الحقوق المدنية «يضرّ أكثر مما يفيد مسألة الاندماج». وتعليقاً على ذلك، قال المؤرخ في جامعة نيويورك روبرت كوهين، لـ«نيويورك تايمز»، إن الحراك الطلابي في الولايات المتحدة لم يكن يوماً ضجة أخيراً عندما اعتبرت في تصريح لإذاعة الجيش الإسرائيلي، وأثارت ستروك إنها «لا تستحق اسم صديق لدولة إسرائيل». وأثارت ستروك ضجة أخيراً عندما اعتبرت في تصريح لإذاعة الجيش الإسرائيلي، أن الصفقة التي يعمل للتوصل إليها بين حركة حماس وإسرائيل «فظيعة»، لافتةً إلى أن الحكومة الإسرائيلية «التي ترمي كل شيء في سلة المهملات من أجل إعادة 22 أو 33 شخصاً (تقصد المحتجزين الذين قد تشملهم المرحلة الأولى من صفقة يتم بلورتها مع حماس لتبادل الأسرى) ليس لها الحق في الوجود».

(الأناضول)

الحدث

يستغل وزير المالية الإسرائيلي وزعيم حركة «الصهيونية الدينية» بتسلئيل سموتريتش انشغال العالم بحرب غزة، وصمت المجتمع الدولي، للمضي في تنفيذ مشروعه الاستيطاني الخاص بالضفة الغربية، والذي كشف، أمس، المزيد من الخطط لتطويره بشكل «دراماتيكي»

يعتبر سموتريتش أن مشروعه سيغير شكل الضفة (أمير ليفي/Getty)

خطط سموتريتش الاستيطانية

إضفاء الشرعية على 68 بؤرة غير قانونية بالضفة الغربية

القدس المحتلة، رام الله
العربي الجديد

بينما لا تزال رحى الحرب تدور في قطاع غزة منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، مع ما تحصده من شهداء ودمار، يكشف يومياً المزيد من خطط التيار اليميني المتطرف الذي يهيمن على حكومة بنيامين نتنياهو، والمخصصة للضفة الغربية، التي تعدّ الهدف الأساسي لمشاريعهم الاستيطانية. ولم توقف حكومة الاحتلال، منذ بدء العدوان على غزة، مشاريعها الاستيطانية في الضفة، ويمكن القول حتى إنها سعّرتها، وماضية في ذلك، إذ كشفت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أمس الأحد، أن وزير المالية الإسرائيلي زعيم حركة الصهيونية الدينية بتسلئيل سموتريتش شرع في تنفيذ خطة تهدف إلى إحداث تغيير جذري في واقع المشروع الاستيطاني اليهودي في الضفة الغربية، لافتة إلى أنه يطبق خطته من خلال الاعتماد على اثنين من مقربيه يشغلان موقعين حساسين، وهما هليل روط، نائب رئيس الإدارة المدنية المسؤولة عن الإشراف على مشاريع البناء في الضفة، ويهودا إلياهو، رئيس «لجنة التسوية» التي شُكّلت بهدف إضفاء شرعية على عشرات البؤر الاستيطانية «غير القانونية» التي دشنها المستوطنون اليهود في الضفة الغربية من دون الحصول على إذن من حكومة وجيش الاحتلال.

وفي هذا السياق، لفتت «يديعوت أحرونوت» إلى أن سموتريتش والعاملين معه يعملون بتنسيق مع وزيرة الاستيطان أوريت ستروك، القيادية في «الصهيونية الدينية»، بهدف تطوير المشروع الاستيطاني «بشكل دراماتيكي»، وفق الصحيفة. وتشمل الخطة ربط 68 بؤرة استيطانية غير قانونية دشنت في أرجاء الضفة الغربية بشبكات المياه والمجاري والكهرباء والاتصالات، ما يعني إضفاء شرعية على هذه البؤر والسماح بتحولها إلى مستوطنات كاملة. وضمن البؤر الاستيطانية التي تشملها الخطة، بؤرتا «إفيتار» و«حومش» الواقعتان شمالي الضفة الغربية، عبر استكمال عمليات البناء التي شرع فيها المستوطنون، رغم أن هاتين البؤرتين لم يُسوّ وضعهما وتُشرعا بشكل رسمي.

وأضافت الصحيفة أنه بحسب خطة سموتريتش، سيُضغط على الحكومة بهدف السماح بعودة المستوطنين إلى أربع مستوطنات في شمال الضفة، سبق أن فُككت ضمن خطة «فك الارتباط» التي نفذتها حكومة أرئيل شارون في عام 2005، والتي في إطارها فُككت أيضاً كل المستوطنات اليهودية في غزة. وبحسب الصحيفة، فإن سموتريتش معني بمصادرة العديد من الصلاحيات المتعلقة بالبناء في المستوطنات من قيادة المنطقة الوسطى في جيش الاحتلال، ومنحها إلى «لجنة التسوية» المسؤولة عن إضفاء شرعية على البؤر الاستيطانية غير القانونية. ولم تغفل الصحيفة أن تشير إلى أنه بالاستناد إلى الاهتمام الكبير لسموتريتش، الذي يعمل أيضاً وزيراً مسؤولاً عن الاستيطان في وزارة الأمن، بالخطة، فإنه يتوجب عدم التعاطي بجدية مع تهديداته للانسحاب من الحكومة في حال التوصل إلى صفقة تبادل مع حركة حماس، على اعتبار أن بقاءه في الائتلاف الحاكم يمنحه الفرصة لتنفيذ الخطة «التي ستغير شكل الضفة الغربية»، وفق الصحيفة.

يشار إلى أن سموتريتش نشر في عام 2017، عندما كان نائباً في الكنيست الإسرائيلي وقبل أن يصبح وزيراً، ما أسماه في حينه «خطة الحسم»، التي قال إنها تهدف إلى حسم مصير الضفة عبر ضمّ إسرائيل مناطق «ج» (يسيطر الاحتلال عليها أمنياً) التي تشكل أكثر من 60 في المائة من مساحة الضفة الغربية. ويعدّ سموتريتش أحد الوزراء الأكثر تطرفاً الذين مثلوا اليمين الديني في حكومات دولة الاحتلال، حيث سبق له أن دعا إلى «إبادة» الفلسطينيين في قطاع غزة بالكامل. وذكرت صحيفة هآرتس في وقت سابق أن سموتريتش دعا في لقاء مع قيادات من «الصهيونية الدينية» قبل سنوات إلى تخيير الفلسطينيين بين العمل خدماً لليهود أو المغادرة أو القتل. وخلال محاضرة ألقاها في باريس قبل عام، تطرق سموتريتش إلى خريطة ما أسماه «إسرائيل الكاملة» التي قال إنها تضم، إلى جانب فلسطين، الأردن وأجزاء واسعة من لبنان وسورية. يذكر أن إسرائيل دشّنت منذ حرب 1967 نحو 176 مستوطنة و186 بؤرة استيطانية، يقطنها 726 ألفاً و427 مستوطناً. وتشغل المستوطنات حوالي 42 في المائة من مساحة الضفة الغربية، حيث توجد جميعها في منطقة «ج» التي تضم 87 في المائة من موارد الضفة الطبيعية.

في غضون ذلك، استمرت ميدانياً العمليات العسكرية للاحتلال في الضفة، أمس، بعد يوم على مجزرة نفذها في بلدة دير الغصون في طولكرم، استمرت حوالي 15 ساعة، حيث حاصر منزلاً وقصفه، ما أدى إلى استشهاد 5 مقاومين، علماً أنه تلقى مقاومة شرسة من المسلّحين الفلسطينيين. وعمّ أمس الإضراب الشامل في طولكرم حداداً على أرواح الشهداء. وأبلغت الهيئة العامة للشؤون المدنية ووزارة الصحة بأسماء 4 شهداء تحتجز قوات الاحتلال جثامينهم، وهم: تامر رافت عبد الرحمن فقها (21 عاماً) من ضاحية شويكة، علاء أديب عبد الجابر شريتح (45 عاماً) وعدنان تيسير كامل سمارة (40 عاماً) من مدينة طولكرم، وأسال بشير توفيق بدران (42) من دير الغصون، فيما انتشلت طواقم الإسعاف جثمان شهيد خامس من تحت أنقاض المنزل المستهدف من دون معرفة هويته حتى عصر أمس، بسبب تشوه جثمانه، وواصلت قوات الاحتلال، أمس، حملة اعتقالاتها في الضفة والقدس، التي طاولت 25 فلسطينياً على الأقل، بينهم فتاة من القدس، اعتدت قوات الاحتلال عليها بالضرب المبرح قبل اعتقالها، بالإضافة إلى أطفال وأسرى سابقين. ووفق نادي الأسير وهيئة شؤون الأسرى والمحررين، فإن عمليات الاعتقال توزعت على محافظات نابلس، رام الله، الخليل، جنين، أريحا، قلقيلية، القدس، وطولكرم، وتحديداً دير الغصون. وأشارت الهيئة والنادي إلى أن حصيلة الاعتقالات بعد 7 أكتوبر بلغت أكثر من 8575. ولم تقتصر اعتداءات الاحتلال أمس على قواته، إذ تعرض الشاب آدم ماجد الرشق من جهة الصهيونية، في البلدة القديمة للقدس، للضرب من قبل مستوطنين حينما كان يمارس رياضة الركض، وذلك بحماية قوات الاحتلال. ووفق مصادر محلية، فإن المستوطنين لاحقوا الرشق مرددين عبارة «مخرب» لتقوم قوات كبيرة من القوات الخاصة الإسرائيلية بالاعتداء عليه بالضرب المبرح، ونُقل إلى مستشفى هداسا. وأوضحت المصادر أن الشاب الرشق نجا بذلك من محاولة قتل على يد المستوطنين، كما فعلوا مع الشهيد فادي علون في عام 2015، وعدد آخر من الفلسطينيين.

يعمل سموتريتش بتنسيق مع وزيرة الاستيطان أوريت ستروك

«يديعوت»: لا يجب التعامل جدياً مع تهديد سموتريتش بالانسحاق

تقرير

يفرض العدوان الإسرائيلي على غزة، نفسه، على حملة الانتخابات الأوروبية في فرنسا. فبينما تحاول السلطة إسكات صوت المتضامنين، يقود حزب جان لوك ميلانشون الحملة وفي أولوياته كسب أصواتهم

غزة والانتخابات الأوروبية

الحرب تتصدّر عناوين الحملة في فرنسا

باريس ـ **بشير البكر**

غزة أصبحت أحد عناوين السياسة الفرنسية، ومن بين محركات الوضع الداخلي، في هذه المرحلة. ودخلت أخيراً بقوة على حملة انتخابات البرلمان الأوروبي التي باتت على الأبواب. وكلما اقترب موعد الانتخابات الأوروبية في السادس من شهر يونيو/حزيران المقبل، ارتفع منسوب الحرارة والتوتر.

وعرفت الأيام الأخيرة حدثين مهمين، يعبّران عن مدى حضور الحرب على غزة في فرنسا. الأول هو التظاهرات التي شهدتها بعض الجامعات الفرنسية، خصوصاً معهد الدراسات السياسية (سيانس بو) وجامعة السوربون. وبرز في الأول أن الطلبة المتضامنين مع غزة كانوا أكثر تنظيماً واستعداداً من أجل إيصال صوتهم، وشكّلت تظاهراتهم مفاجأة كبيرة للسلطات، وبعثت أكثر من رسالة في اتجاهات عدة. الرسالة الأولى هي إبداء التضامن مع زملائهم في الجامعات الأميركية، والرسالة الثانية هي ضرورة تحرك القطاع الطلابي في العالم، لما له من تأثير على أصحاب القرار السياسي ووسائل الإعلام، التي تمارس انحيازاً إلى جانب إسرائيل. والثالثة هي التضامن المفتوح مع أهل غزة، والتنديد بحرب الإبادة، وحثّ المجتمع المحلي على التحرك.

الحدث الثاني هو استدعاء الشرطة الفرنسية للنائبة البرلمانية عن حزب فرنسا غير الخاضعة (اليسار الراديكالي بقيادة جان لوك ميلانشون) ورئيسة المجموعة البرلمانية للحزب ماتيلد بانو، والمرشحة على لائحة الحزب للانتخابات الأوروبية، وهي من أصول فلسطينية، المحامية ريما حسن التي تتعرض لحملة إعلامية واسعة من القوى السياسية ووسائل الإعلام الموالية لإسرائيل. والتهمة جاهزة لهذه الشابة الفلسطينية، «معاداة للسامية»، والتحريض عليها من هذا المنطلق، بعد أن صارت تحظى بشعبية واسعة، بفضل تصريحاتها الجريئة وشجاعتها في الاستمرار وعدم خضوعها للترهيب.

التهمة «تمجيد الإرهاب»، وعلى هذا شكّل حادث استجواب النائبة البرلمانية والمرشحة للبرلمان الأوروبي حدثاً مهماً، اعتبره حزب فرنسا غير الخاضعة، «استغلالاً للقضاء لمصالح خاصة»، مؤكداً أن السلطات تجعل الحزب «يدفع ثمن دعمه للفلسطينيين وتوصيفه الوضع في غزة بالإبادة الجماعية». وضمن نهج عرقلة الحزب عن القيام بحملة انتخابية واسعة، وحشد الناخبين للتضامن مع غزة، تمّ إلغاء ندوتين لمؤسس الحزب جان لوك ميلانشون حول الوضع في الشرق الأوسط في مدينة ليل، في خطوة اعتبرها الأخير «استغلالاً للسلطة في جمهورية المؤز».

ساومت الحكومة الفرنسية طلبة العلوم السياسية وخضعت لمطالب المحتجين، بالإفراج عن الموقوفين من زملائهم، ووقف الملاحقات ضدهم، وسحب قوات مكافحة الشغب من محيط المعهد، وهذا ما أتاح استمرار التضامن والتحركات داخل الحرم الجامعي، من أجل خلق حالة احتجاجية تشمل بقية الجامعات. وتبيّن أن سبب عدم استخدام القوة لفضّ الاعتصامات داخل المعهد يعود إلى أن الأغلبية الطلابية تؤيد الحراك الطلابي والتضامن مع غزة، كما أن السلطات تتخوّف من أن يؤدي ذلك إلى تصاعد الاحتجاجات في بقية الجامعات الفرنسية، بعد أن امتد الحراك إلى خارج باريس. غير أن تصرّف الحكومة على نحو هادئ أثار ردود فعل غاضبة لدى مؤيدي إسرائيل، ووصفوه بالمتهاون، وهو على ما يبدو حرّك وزارة الداخلية كي تتدخل على نحو أشد صرامة في بقية الجامعات، خصوصاً السوربون. يبدو شهر مايو/أيار الحالي حافلاً بالتطورات، ويلوح في الأفق شبح إعادة سيناريو ثورة الطلاب في مايو 1968، التي غيّرت فرنسا، وأسقطت حكم الجنرال شارل ديغول، ولذا تتخوف الحكومة الفرنسية من أن يتطور الموقف إلى أكثر من حالة التضامن مع غزة، وبما يتجاوز الحالة الأميركية. وهناك قلق من انضمام أطراف سياسية ونقابية إلى الحراك التضامني، وحصول احتجاجات كبيرة، خصوصاً أن الوضع العام مهيأ لذلك. وأحد مصادر القلق الرسمي أن تحصل اضطرابات تؤدي إلى إفساد الحدث الكبير الذي تنتظره فرنسا منذ أعوام عدة، وهو الألعاب الأولمبية المقررة في يوليو/تموز المقبل. تبدو المسألة على درجة عالية من التعقيد، وتتطلب قدراً كبيراً من الحذر في التعامل مع التحركات، لكن تبقى الحسابات نظرية أمام موقف يزداد سخونة، بسبب استعدادات الانتخابات الأوروبية، التي تبدو نسختها هذا العام أكثر حرارة وتسييساً من الدورات الماضية. وكانت التوقعات في أن تتصدر العناوين الأوروبية فقط شعارات حملة الانتخابات الأوروبية، وفي درجة ثانية حرب روسيا على أوكرانيا، ولكن الحرب على غزة فرضت نفسها، وهي آخذة في أن تصبح العنوان الرئيسي لدى بعض الأحزاب، خصوصاً حزب فرنسا غير الخاضعة الذي يقوده ميلانشون، والذي زادت شعبيته في الأشهر الأخيرة، بفضل تبنّيه قضية الدفاع عن غزة في وجه المواقف المؤيدة لإسرائيل الرسمية، وغير الرسمية، ولهذا يجد نفسه وحزبه وسط المعمعة، وتبدو الانتخابات الأوروبية امتحاناً أساسياً بالنسبة إليه ولخصومه. يخوض الحزب امتحان الانتخابات الأوروبية، وهو يراهن على أصوات قطاعات واسعة تتمثل في المتضامنين مع غزة، ومناهضي سياسات إسرائيل واليمين العنصري المتطرف، بالإضافة إلى الضواحي التي تعاني من التمييز. وتعد هذه الكتلة كبيرة ومتماسكة، وإذا تم تجييشها وجذبها نحو صناديق الاقتراع، يمكن لها أن ترجح كفة حزب ميلانشون، ليس فقط في الانتخابات الأوروبية، وإنما في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة في 2027. والملاقت أن هذه الكتلة تبدو للمرة الأولى أنها تلتقي حول أهداف سياسية على هذا القدر من الأهمية والوضوح. يعمل خصوم هذا الحزب على قطع الطريق أمامه كي، وأولهم رئيس الدولة إيمانويل ماكرون، الذي يحاول أن يعيد تنظيم صفوفه كي يواجه الاستحقاقات السياسية المقبلة بمرشحين يحققون الفوز، خصوصاً البرلمانية والرئاسية، وهو حتى الآن لا يمتلك وجهاً تحظى بالحضور الشعبي. ضمن هذا التوجه جاء خطابه في السوربون في 25 إبريل/نيسان الماضي، وحاول من خلاله تقديم تياره على أنه يمثّل العقلانية في السياسة الفرنسية، وخاطب الفرنسيين بلهجة تحثهم على الابتعاد عن حزب ميلانشون، وحزب التجمع الوطني اليميني المتطرف الذي تتزعمه مارين لوبان. وكلاهما يشكل خطراً على تيار ماكرون الذي يفتقد هوية سياسية واضحة، علماً أن اليمين المتطرف بعد ميلانشون وحزبه، المنافس الأساسي له.

بانو (وسط) خلال تظاهرة دعم لغزة، باريس، نوفمبر الماضي (مصطفى يلشين/الأناضول)

رصد

إسرائيل تُغلق قناة الجزيرة

قررت الحكومة الإسرائيلية توقيف قناة الجزيرة عن العمل، أمس الأحد، في خطوة دانتها القناة، التي اعتبرت القرار فعلاً إجرامياً

حيفا ـ **نايف زيداني**

أغلقت الحكومة الإسرائيلية، وبإجماع كل من حضر جلستها، أمس الأحد، قناة الجزيرة، ومنعتها من العمل في الداخل. وبوشر تطبيق هذا القرار فوراً، مع وقف بث القناة في إسرائيل وبالتالي في الضفة الغربية والأنكليزية، لمدة 45 يوماً قابلة للتمديد. وبعد ظهر الأحد تحولت الشاشة إلى اللون الأسود مع رسالة باللغة العبرية تفيد بأن البث «متوقف في إسرائيل».

وصوّتت الحكومة الإسرائيلية بإجماع من حضر جلستها، أمس، على قرار رئيسها بنيامين نتنياهو ووزير الاتصالات شلومو كرعي إغلاق قناة الجزيرة ومنعها من العمل في الداخل، علماً أن وزراء «همحانيه همملختي» (المعسكر الرسمي) بزعامة الوزير بيني غانتس، لم يصلوا إلى الجلسة، وبالتالي لم يشاركوا في التصويت. وأشارت تقارير إسرائيلية قبل أيام إلى أن تأجيل التصويت في المجلس الوزاري للشؤون السياسية والأمنية (الكابينت) على إغلاق القناة كان مرتبطاً بالمفاوضات الجارية بمشاركة الوسطاء، خصوصاً مصر وقطر، في محاولة للتوصل إلى صفقة بين إسرائيل وحركة حماس.

وأعلن نتنياهو أن حكومته «قررت برئاستي وبالإجماع إغلاق قناة التحريض الجزيرة في إسرائيل»، مهنئاً كرعي على دوره في وقف بث القناة. واعتبر أن «مراسلي الجزيرة مسوا بأمن دولة إسرائيل وحرضوا على جنودنا». كما أكد كرعي في بيان أن «الوقت استدخل حيز التنفيذ على الفور... واجهنا الكثير من العقبات القانونية غير الضرورية حتى تمكنّا أخيراً من إيقاف آلة التحريض التابعة لقناة الجزيرة والتي تضرّ بأمن البلاد». وأضاف أنه «على مدار أشهر، فعلت كل شيء وسواصل القيام بكل شيء حتى لا يتمكنوا من العمل في إسرائيل». ونص القرار وفقاً لكرعي، على مصادرة معدات البث التابعة للقناة والتي تشمل معدات التحرير والتوجيه والكاميرات والميكروفونات وخوادم الإنترنت وأجهزة الحواسيب المحمولة بالإضافة إلى معدات البث اللاسلكي وبعض الهوائيات المحمولة. وأفاد موقع بديعوت العبرية بأن وزير الاتصالات كرعي ينوي التوجّه إلى قائد المنطقة الوسطى في جيش الاحتلال لإصدار أوامر تمنع عمل القناة في الضفة الغربية المحتلة أيضاً.

ودانت قناة الجزيرة، أمس، ما وصفته بـ«الفعل الإجرامي الإسرائيلي»، في أعقاب تصويت الحكومة الإسرائيلية لصالح قرار إغلاقها في إسرائيل على خلفية تغطيتها للحرب في قطاع غزة. وذكرت القناة في بيان نشرته عبر حسابها على منصة إكس (تويتر سابقاً): «دين ونستنكر هذا الفعل الإجرامي الإسرائيلي المتعدي على حقوق الإنسان في الوصول إلى المعلومات». وأضافت أن «حكومة نتنياهو قررت بخطوة معمنة بالتضليل والافتراء التصديق على أمر إغلاق مكاتب الجزيرة بإسرائيل»، معتبرة أنه «من المفارقة أن تغلق حكومة الاحتلال مكاتب الجزيرة بالتزامن مع اليوم العالمي لحرية الصحافة». وتابعت: «ندعو المؤسسات الإعلامية والحقوقية الوطنية الديمقراطية إلى خلفية تغطيتها للعمل الإعلامي». من جهته، دان التجمّع الديمقراطي في إسرائيل، تعقيباً على قرار الحكومة إغلاق قناة الجزيرة ومنعها من البث في إسرائيل، القرار، معتبراً أن «حرية التحريض والرأي والتعبير لا يمكن لها في نظام فصل عنصري (أبرتهايد) وحكومة تقودها عقلية الإجرام والإبادة والانتقام». وتابع التجمع أن «هذا القرار، رغم إشكالية تطبيقه، هو جزء من سلسلة قمع حرية الرأي والتعبير التي تمارسها في فلسطيني وداعم للحق وصوت المنطق والعدل، لا يمكن لأي نظام فاشي أن يقبل النقد أو أن يتحمل سماع رواية أخرى، لا سيما رواية الضحية التي يعمل على إبادتها أو تهجيرها من أرضها على أقل تقدير». وأكد أن «المجتمع الدولي عليه أن يتذكر دائماً ما تقوم به حكومة الدولة التي تسمى نفسها الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، الديمقراطية القائمة على الفوقية العرقية وقمع حرية التعبير والرأي والتطهير العرقي».

بدورها، دانت حركة حماس قرار الاحتلال إغلاق قناة الجزيرة، ووصفته بأنه «انتهاك فاضح لحرية الصحافة» و«إخفاء للحقيقة» في الحرب على غزة. وذكرت الحركة في بيان، أن القرار «انتهاك فاضح لحرية الصحافة وإجراء قمعي وانتقامي من دور قناة الجزيرة المهني في فضح جرائم الاحتلال وانتهاكاته... وتتويجاً للحرب المعلنة ضد الصحافيين الذين يتعرضون لإرهاب صهيوني ممنهج بهدف إخفاء الحقيقة».

مكتب قناة الجزيرة في رام الله، أمس (زين جعفر/فرانس برس)

متابعة

يوم ناريّ طويل بين حزب الله وإسرائيل

سقط أربعة شهداء من عائلة واحدة في لبنان، بغارات إسرائيلية، في تصعيد هو الأعنف بعد أيام من الهدوء النسبي بين حزب الله والاحتلال

بيروت ـ **العربي الجديد**

ارتفعت وتيرة التصعيد على الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة، أمس الأحد، بعد أيام من هدوء واكب مباحثات أجراها وزير الخارجية الفرنسي ستيفان سيجورنيه في بيروت وتل أبيب، بغية إرساء الهدوء بين حزب الله والاحتلال الإسرائيلي، وفقاً لمبادرة طرحتها باريس في فبراير/شباط الماضي، وأضافت إليها تعديلات عدة في إبريل/نيسان الماضي.

وسقط أربعة شهداء لبنانيين من عائلة واحدة وأصيب اثنان آخران، أمس الأحد، بغارة إسرائيلية استهدفت حي الجعافرة قرب البركة في بلدة ميس الجبل، وذلك أثناء وجود عدد من أهالي البلدة بتفقد منازلهم ومحالهم التجارية والأضرار التي لحقت بها، جراء الاعتداءات المتواصلة على البلدة منذ الثامن من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، بحسب «الوكالة الوطنية للإعلام» اللبنانية.

ودفع الاستهداف الإسرائيلي حزب الله إلى قصف مواقع إسرائيلية في الجولان السوري المحتل وفي الجليل الفلسطيني المحتل، تحديداً مستوطنة كريات شمونة. وذكرت إذاعة الجيش الإسرائيلي أنه تمّ «إطلاق نحو 65 صاروخاً من لبنان باتجاه الجليل الأعلى». وذكرت سلطات الاحتلال أن 16 صاروخاً سقط في كريات شمونة، أدت إلى جرح ثلاثة إسرائيليين وانقطاع الكهرباء عن المستوطنة، وعن مستوطنتي المنارة والمطلة.

وأغار الطيران الحربي الإسرائيلي على مركبا وكفركلا والعديسة والطيبة وعلى تل نحاس وتلة العزية في خراج ديرميماس. وقصف الاحتلال مدفعياً، منطقة كرحيون في الأطراف الشمالية لبلدة عيترون، وأطراف بلدات الناقورة والظهيرة وعلما الشعب، وأطلق نيران رشاشاته الثقيلة باتجاه أحراج راميا وعيتا الشعب. واستهدف حزب الله، أمس الأحد، التجهيزات التجسسية في موقع راميا ومرابض مدفعية الاحتلال وانتشار لجنوده وآلياته في مربض الزاعورة.

وليل السبت ـ الأحد، أغار الطيران الحربي الإسرائيلي على أطراف بلدتي الناقورة وعلما الشعب وعلى البلونة والعلام وبلاط وعلى بلدة الظهيرة التحتا، إذ استهدف طريق عام بارين قرب المسجد. وقصف الاحتلال مدفعياً أطراف بلدات الناقورة وعيتا على الشعب، ومنطقة عين الزرقاء عند أطراف علما الشعب – طيرحرفا وبلدة كفركلا. كما حلق الطيران الحربي الإسرائيلي فوق قرى قضاء صور والساحل البحري، ملقياً القنابل المضيئة. وهاجم حزب الله، ليل السبت ـ الأحد، موقع الرادار في مزارع شبعا اللبنانية المحتلة، وموقع المطلة وحاميته وتجهيزاته التجسسية.

وأفادت إذاعة الجيش الإسرائيلي، أمس الأحد، بأن معدل إطلاق حزب الله للصواريخ من لبنان، زاد في الأشهر الثلاثة الأخيرة بأكثر من الضعف. وبحسب الإذاعة «لم يبق معدل إطلاق الصواريخ من حزب الله في الشمال ثابتاً منذ بداية الحرب، بل يتزايد تدريجياً وبشكل ملحوظ». وأضافت أن حزب الله أطلق في يناير/كانون الثاني الماضي 334 صاروخاً تجاه إسرائيل، في حين أطلق في فبراير الماضي 534 صاروخاً، وفي مارس/آذار الماضي 748 صاروخاً، وفي إبريل/نيسان الماضي 744 صاروخاً».

وجاءت هذه التطورات الميدانية، على وقع ترقّب مصير المفاوضات التي أجراها وزير الخارجية الفرنسي ستيفان سيجورنيه في لبنان وإسرائيل في الأيام الماضية. وترتكز المقترحات الفرنسية على وقف العمليات العسكرية من جانبي حزب الله وإسرائيل، وانسحاب قوات النخبة التابعة للحزب إلى مسافة تبعد 10 كيلومترات عن الحدود، وهدم الجماعات المسلحة جميع المنشآت والمباني والخيم القريبة من الحدود، ونشر ما يصل إلى 15 ألف جندي من الجيش اللبناني في المنطقة الحدودية جنوبي لبنان، ودعم الجيش اللبناني وتعزيز وجوده وانتشاره على الحدود، وتعاونه مع قوات الأمم المتحدة المؤقتة (اليونيفيل)، وضمان حرية حركتها، ووقف الخروقات الإسرائيلية للأجواء اللبنانية، وغيرها من البنود، على أن يبحث في مرحلة لاحقة ملف الحدود البرية.

سقط أربعة شهداء من عائلة واحدة في ميس الجبل بغارة إسرائيلية

من جهته، شدّد رئيس كتلة الوفاء للمقاومة (كتلة حزب الله النيابية) النائب محمد رعد، على أن «جنون العدو لا يرعبنا وجاهزون لملاقاته وجهاً لوجه، وحاضرون لتحمل التضحيات وبذل الدماء دفاعاً عن وطننا وسيادتنا وعن كرامتنا، ونريد أن نقبّح وجهه أمام التاريخ وأمام كل أجيال البشرية». وأضاف في احتفال تكريمي لأحد شهداء الحزب في حسينية بلدة دير الزهراني، قضاء النبطية، أنه «ندعم ونساند جبهة المقاومين في غزة، لأن هذه الجبهة إذا قويت وصمدت ومنعت العدو من أن يحقق أهدافه فحققنا وإياهم انتصاراً لقضيتنا وسيادتنا، ولقدرتنا على مواصلة القتال في يوم من الأيام من أجل أن نستأصل هذا السرطان في منطقتنا».

شرق غرب

انفجار يستهدف قوات النظام السوري في الحسكة

دوى انفجار، أمس الأحد، داخل المربع الأمني الذي تسيطر عليه قوات النظام السوري في محافظة الحسكة، أقصى شمال شرقي سورية. وذكرت مصادر محلية أن الانفجار وقع بالقرب من البرادا الآلي داخل المربع الأمني، موضحة أنه استهدف سيارة تعود للمدعو أبو حيدر العامل ضمن قوات النظام، أصيب على إثرها ونُقل إلى مستشفى قريب داخل المربع، كما أصيب أشخاص آخرون.
(العربي الجديد)

رغبة بولندية بالتعاون مع أي رئيس أميركي

ذكرت وكالة الأنباء البولندية الرسمية، أمس الأحد، أن وزير الخارجية رادوسلاف سيكورسكي (الصورة)، قال خلال زيارة لواشنطن إن بولندا تريد «أفضل علاقات ممكنة مع أميركا بغض النظر عمن يتولى السلطة هناك». وأضاف سيكورسكي «لن نرتكب أخطاء أسلافنا ونراهن بكل ما نملك على فوز حزب أميركي واحد فقط»، في إشارة واضحة إلى المراهنة على فوز رئيس ديمقراطي أو جمهوري.
(رويترز)

ارتفاع تبرعات المانحين لترامب

كشفت الحملة الانتخابية للرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب واللجنة الوطنية للحزب الجمهوري، مساء السبت، أنهما جمعتا أكثر من 76 مليون دولار في إبريل/نيسان الماضي، أكثر من نصفها من مانحين صغار. وتجاوزت الحصيلة الشهرية لجمع التبرعات المبلغ الذي جمعه كل من ترامب، المرشح الجمهوري لانتخابات الرئاسة الأميركية، واللجنة الوطنية للحزب الجمهوري في مارس/آذار الماضي وكان 65,6 مليون دولار.
(رويترز)

أستراليا تعلن مقتل «متطرف» بيد الشرطة

أعلن رئيس وزراء ولاية أستراليا الغربية، روجر كوك (الصورة)، أمس الأحد، أن «متطرفاً يبلغ من العمر 16 عاماً، قُتل بأيدي الشرطة الأسترالية، بعدما أصاب شخصاً في هجوم بسكين»، في غرب أستراليا. وأضاف كوك في تصريحات صحافية أن «المراهق المسلح بسكين اندفع نحو الشرطة وأطلق عليه ضابط النار فأرداه قتيلاً»، مضيفاً أنه «وفقاً للمعلومات الأولية، تحول الشاب إلى التطرف عبر الإنترنت».
(فرانس برس)

خرق أمني لاجتماعات الجيش الألماني

أفاد موقع تسابت أونلاين الألماني، مساء أول من أمس السبت، بأن خرقاً أمنياً معلوماتياً أتاح الوصول إلى معلومات تتعلق بانعقاد ما لا يقل عن ستة آلاف اجتماع للجيش الألماني على منصة وبيكس المخصصة للمؤتمرات عبر الفيديو، وذلك بعد شهرين على تسريبات حول اجتماع عسكري سرّي عبر الآداة نفسها. وذكر الموقع أن بعض الاجتماعات كان مصنفاً على أنه سرّي ويتناول مواضيع بينها على سبيل المثال صواريخ من طراز تاوروس الطويلة المدى التي تطالب بها. وبحسب «تسابت أونلاين»، فإن الجيش الألماني لم يعلم بالاختراق الأمني إلا بعد أسئلة وجّهها صحافيون.
(فرانس برس)

تقرير

دفعت الأنباء عن تدهور صحة الزعيم الشيشاني رمضان قديروف إلى بدء الكرملين ترتيب عملية لنقل السلطة في غروزني، بحسب صحيفة روسية معارضة، أبرزت أسماء مرشحين لخلافة قديروف، وسط مخاوف من نشوب نزاع داخلي

عهد رمضان قديروف

هل انطلق العد التنازلي لحكمه في الشيشان؟

كوبنهاغن ـ **سامر إلياس**

بعد أكثر من خمس سنوات على تقارير صحافية حول مرض الرئيس الشيشاني رمضان قديروف أعادت سلسلة تحقيقات أعدتها صحيفة «نوفايا غازيتا أوروبا» الروسية المعارضة المستقلة في الأيام الأخيرة، طرح تساؤلات عن حقيقة الوضع الصحي لقديروف حاكم جمهورية الشيشان، ذات الحكم الذاتي في روسيا، منذ عام 2007، بدعم مباشر من الكرملين الذي تغاضى عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في غروزني، واستثمار «عشيرة قديروف» بأكثر من مائة منصب حكومي رفيع، حسب المصادر المفتوحة. في المقابل، أمّن رمضان قديروف الاستقرار في خاصرة روسيا الضعيفة في شمال القوقاز، التي تسببت في حربين أنفصاليتين في تسعينيات القرن الماضي وبداية العشرية الأولى من القرن الحالي بين موسكو وغروزني، وشكلت مصدراً لصداع مزمن حول طريقة التعامل مع مشكلات هذه المنطقة الحساسة المتراوحة بين الصراعات الإثنية والنزعات الانفصالية. وفتحت التحقيقات الجديدة حول إصابة رمضان قديروف بمرض نخر البنكرياس باب التكهنات حول خيارات الكرملين لضمان الاستقرار في الشيشان والدفع بقيادات تحرص على خيارها كجزء من روسيا الاتحادية، ومواصلة تدفق المقاتلين من الجمهورية لدعم الحرب الروسية على أوكرانيا، والأهم عدم اضطرار الجيش وقوات الحرس الوطني والأجهزة الخاصة الروسية إلى تشتيت جهودها عن «أم المعارك» مع الغرب في شرق أوكرانيا.

في الجزء الأول من تحقيقها، أشارت «نوفايا غازيتا أوروبا»، الاثنين الماضي، إلى أن رمضان قديروف يعاني من مرض قاتل محتمل منذ أكثر من خمس سنوات، ما دفع الكرملين لبدء العمل على خطة لنقل السلطة بشكل سلس. وعرضت الصحيفة تفاصيل عن دخول قديروف البالغ من العمر 47 عاماً إلى المستشفى بسبب نخر البنكرياس، وكيف حاول فريق العلاقات العامة التابع له وفريق الكرملين إخفاء الحالة الصحية المتدهورة بسرعة للزعيم الشيشاني. وفي الأجزاء الأخرى من التحقيق عرضت «نوفايا غازيتا أوروبا» المرشحين المحتملين لزعامة الشيشان، ورجحت أن يكون اللواء أبتي علاء الدينوف، قائد وحدة أخمات (أحمد) العسكرية التابعة لقديروف، التي تقاتل على الخطوط الأمامية في شرق أوكرانيا، الخليفة المفضل لدى الكرملين. ولم يقدم التحقيق الكثير بشأن بدايات المرض، لكنه أعاد التذكير بسلسلة الأحداث، وقالت إن الأطباء شخصوا إصابة رمضان قديروف بنخر البنكرياس في يناير/كانون الثاني 2019، ومعلوم أن قديروف حينها أعلن أنه لم يكن قادراً على العمل بشكل مؤقت، وأنه كان في إجازة بسبب مشكلات صحية. وعاود قديروف الظهور لكنه فقد كثيراً من وزنه وهو أول أعراض الإصابة بنخر البنكرياس، وحسب التحقيق فقد كان يواظب بانتظام على العلاج في مستشفيات موسكو. وزادت الإشاعات حول مرض قديروف مع تغيبه عن اجتماع اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب في مدينة بياتيغورسك، جنوبي روسيا، في أكتوبر/تشرين الأول 2019 بحضور جميع رؤساء الأقاليم والمناطق الروسية.

وفي ربيع 2022، تصدرت الحالة الصحية لرمضان قديروف الأنباء الواردة من الشيشان، وبدت مضاعفات المرض مثل الفشل الكلوي واحتباس السوائل، وضيق التنفس، ومنذ ذلك الحين كان ملاحظاً زيادة كبيرة في حجم الوجه والجسم. وظهرت عليه جميع علامات تراكم السوائل بشكل غير طبيعي في البطن، وعانى من ضيق في التنفس، وواجه صعوبة في التحدث. وفي خريف العام الماضي انتشرت على قنوات منصة تليغرام إشاعات عن دخول رمضان قديروف في غيبوبة، وأثيرت تساؤلات عن غيابه المتكرر عن الظهور علناً. وحينها ذكرت عدة قنوات أنه يُعالج في وحدة العناية الفائقة في المستشفى المركزي في موسكو، نتيجة فشل رئوي حاد بسبب جرعة زائدة من مسكن دورميكوم المستخدم للحد من الام نخر البنكرياس والأرق، وأن الأطباء أدخلوه في غيبوبة طبية للمحافظة على حياته. وفي الفترة ذاتها ولنفي الإشاعات حول المرض نشرت وسائل إعلام شيشانية صوراً ومقاطع فيديو قالت إنها لزيارة رمضان قديروف لعمه موغاميد قديروف الراقد في المستشفى المركزي في موسكو، وكان لافتاً أن رمضان قديروف لم يتحدث في المقاطع المنشورة وبالكاد كان يتحرك، في مقابل تحدث ادم دليمخانوف أحد المقربين منه إلى الإعلام. وحظيت التسريبات حول غيبوبة رمضان قديروف بمصداقية أكبر بعد بث تقرير على محطة غروزني الروسية بدا فيه قديروف العم في صحة ممتازة، وفي المقابل كان رمضان قديروف لا يستطيع تحريك ساقيه إلا بصعوبة، وبدا أكبر سناً بكثير وليس بحالة جيدة على الإطلاق. وفي السنوات الأخيرة خرج قديروف لنفي شائعات موته، لكن مشاهد حمل الصخور الكبيرة، أو توجيه لكمات لهذا الوزير أو ذاك اختفت ليظهر بدلاً منها رمضان قديروف وهو يمشي أو يرافق أبناءه.

في خريف العام الماضي، ضجت الشيشان وروسيا بحادثة لفتت الأنظار عن غيبوبة قديروف، وحينها تسرب فيديو عن الضرب المبرح الذي تعرض له نيكيتا جورافيل المتهم بحرق القرآن الكريم على يد آدم قديروف (ابن رمضان وكان يبلغ 15 عاماً حينها) الذي وجه لكمات لجورافيل وهو في مركز لاحتجاز في غروزني، بعدما انتقلت المحاكمة بطريقة غير مألوفة بموجب قرار من قبل رئيس لجنة التحقيق الكسندر باستريكين إلى الشيشان. وغطت مشاهد البطل المنتصر للقرآن على أنباء غيبوبة والده، وحاز أرفع الأوسمة في الشيشان وجمهوريات ذات حكم ذاتي أخرى، ومُنح آدم لقب «بطل الشيشان»، في 6 أكتوبر الماضي. ولاحقاً تولى الفتى رئاسة الحراسة الخاصة لوالده، وفي 28 إبريل/نيسان الماضي عُيّن آدم مشرفاً على «الجامعة الروسية للقوات الخاصة» في مدينة غودبرميس الشيشانية. ومن المؤكد أن تسويق آدم كمدافع عن الإسلام ساهم في حرف الأنظار عن مرض قديروف القاتل، ولكن، في الإطار العام تأتي ضمن عملية متواصلة لتمكين أولاد قديروف في مؤسسات الدولة، والتي انطلقت في خريف 2020 مع تعيين عائشة (مواليد 31 ديسمبر/كانون الأول 1998) في منصب نائبة وزير الثقافة في الجمهورية، لتنتقل لاحقاً إلى منصب الوزيرة. وفي أكتوبر الماضي أعلن قديروف أن عائشة ستصبح نائبة لرئيس حكومة الجمهورية، نظراً لأنها «قدمت مساهمة كبيرة في تحسين أنشطة وزارة الثقافة». ومنح قديروف ابنته لقب «الفنانة القديرة» في 2021، وفي العام الماضي منحها لقب «فنانة الشعب» وقال حينها مازحاً إن ابنته ليست فنانة، وبرر منحها هذا اللقب بأن والده الراحل، رئيس الشيشان السابق أحمد قديروف، توقع لها مثل هذه المهنة حين كانت صغيرة.

أما ابنة قديروف الثانية خديجة (كارينا) البالغة من العمر 24 عاماً، فتراس قسم التعليم قبل المدرسي في غروزني، ومنحت في 5 أكتوبر الماضي، اللقب الفخري «الخصائية اجتماعية قديرة»، وفي نهاية يناير الماضي، عُيّنت نائبة رئيس إدارة الرئاسة في الشيشان. وفي الشهر الماضي، حصلت تبارك، الابنة الرابعة لقديروف، البالغة من العمر 19 عاماً، على وسام «من أجل الخدمات المقدمة لجمهورية الشيشان». وبحسب خديجة قديروف، فقد كُرمت أختها لمساهمتها في «تطوير ريادة الأعمال وجاذبية الاستثمار في المنطقة، إضافة إلى أن «النهج المبتكر» الذي تتبعه في العمل، ساهم في تحسين عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة في الشيشان. وتملك تبارك قديروفا حصصاً في عدد من الشركات في الشيشان، وتدير أعمالاً كثيرة رغم حداثة سنها. ومع الأنباء عن مرض رمضان قديروف زاد ظهور أبنائه في الحياة العامة، ومنحهم مزيداً من الألقاب والمناصب. وإضافة إلى أدم الأصغر سناً بين الأبناء المعروفين، فقد حظي أحمد قديروف (مواليد نوفمبر/تشرين الثاني 2005) في ربيع العام الماضي بلقاء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في الكرملين. وفي 5 أكتوبر الماضي، حصل على لقب «العامل القدير في مجال سياسة الشباب في جمهورية الشيشان»، بعد عام على تعيينه في الفرع الإقليمي لحركة الأطفال والشباب في روسيا.

ورأى كثير من المعلقين في الشيشان أن لقاء بوتين مع أحمد ابن قديروف الأكبر ربما يمهد لتحضيره للخلافة، في تكرار لما حدث في 2004 حين التقى بوتين رمضان قديروف في الكرملين بعد مقتل والده أحمد، في احتفالات عيد النصر في غروزني في 9 مايو/أيار من العام نفسه. في المقابل، فإن العمر الصغير لأحمد الحفيد يصعب مهمة قيادته للجمهورية القوقازية، ومعلوم أن الدستور ينص على أن الرئيس يجب أن يتجاوز عمره 30 عاماً. والأرجح أن اللقاء مع أحمد ليس بصفة الخليفة بل بصفة قائد عائلة قديروف الجديد، وجاء في إطار التأكيد أن عائلة قديروف تحت حماية بوتين الشخصية ولن يسمح بأي حال من حملات التنكيل بها في حال رحيل رمضان قديروف بسبب المرض. ومن المؤكد أن مرض قديروف دفع الكرملين إلى البحث عن خليفة لحكم الجمهورية من دون اندلاع حرب بين العشائر والقبائل الشيشانية المتناحرة منذ حربي الشيشان الأولى والثانية، في تسعينيات القرن الماضي ومطلع الألفية الحالية، والتي زادت انقساماتها، وحولتها إلى نار تحت الرماد مع إطلاق الكرملين يد رمضان قديروف لفعل ما يريد في غروزني، شرط المحافظة على الاستقرار وبقائه جندياً وفياً لتنفيذ جميع المهمات الموكلة له، التي توسعت للحرب في الخارج بعدما كانت مقتصرة على ترهيب المعارضين الداخليين وتصفية بعضهم حسب تقارير وتحقيقات مواقع المعارضة الروسية.

وبعيداً عن عائلته، هناك اثنان من أعضاء حاشية قديروف يبرزان في نظر المعلقين باعتبارهما خليفتين محتملين: ماغوميد داودوف، رئيس البرلمان الشيشاني، وآدم دينليمخانوف، النائب عن الشيشان في مجلس الدوما (البرلمان) الروسي. ويعمل داودوف حصراً داخل الشيشان، وأثبت أنه قاس وفعال في حل جميع حالات الطوارئ غير المتوقعة، بدءاً من مكافحة فيروس كورونا وحتى تأمين إمدادات من المتطوعين للقتال في أوكرانيا، ورغم أنه سكرتير فرع «حزب روسيا الموحدة» في الشيشان، يبدو أنه لا يتمتع بعلاقات وثيقة مع مسؤولين فيدراليين ووكالات أمنية. في المقابل، يُنظر إلى دينليمخانوف على أنه زعيم فعلي خارج الشيشان، فهو يدعم ويراقب الشتات الشيشاني في روسيا، ويتمتع بنفوذ كبير في الجاليات الشيشانية الكبيرة في روسيا وبلدان الاتحاد السوفييتي السابق والتي تشكلت منذ ترحيل الزعيم السوفييتي جوزيف ستالين الجماعي للشيشانيين في عام 1944، ولكن التحقيقات الصحافية للمعارضة تشير إلى أنشطة غير مشروعة وتواصل مع عالم الجريمة ما يقلل من فرصه، ولكن الأهم ربما هو أن دينليمخانوف لا يعد شخصية مستقلة، ووجوده وقوته مستمدان من علاقاته مع عائلة قديروف.

ورجح تحقيق «نوفايا غازيتا أوروبا» الأخير أن أبتي علاء الدينوف هو الخليفة الأوفر حظاً. وانضم الرجل إلى فريق قديروف في عام 2006 بعد إدراكه أن الكفة رجحت لصالح رمضان قديروف في الصراع على السلطة مع الرئيس الشيشاني حينها ألو الخانوف. ولم يشارك الدينوف في حروب الشيشان مع روسيا، لكن والده كان عسكرياً سوفييتياً محترفاً، وشارك مع شقيق أبتي الدينوف الأكبر في القتال مع المعارضة المناهضة لجوهر دوداييف أول رئيس للشيشان بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، والتي كانت تدعمها وتسلحها موسكو. وقُتل والد وشقيق أبتي في أكتوبر 1994 في المعركة الأولى مع دوداييف. وفي المجمل، بحسب الدينوف، فقد مات 20 من أقاربه في حروب الشيشان. وفي الحرب الشيشانية الثانية دعم الدينوف القوات الروسية، وكان في مكتب المدعي العام لإحدى مناطق الشيشان التي كانت تحت سيطرة الجيش الروسي، وبعد ذلك في وزارة الشؤون الداخلية الجمهورية، حين شارك في مكافحة الجريمة المنظمة.

وحين أصبح قديروف رئيساً للشيشان كافأ الدينوف بتعيينه نائباً لوزير الداخلية في غروزني، وأصبح أصغر جنرال شرطة في روسيا. لكن في عام 2019، انتهت مسيرة الدينوف المهنية في الشيشان بشكل مفاجئ، ومُنع من الظهور في العمل، وأعفي من جميع مناصبه، وفقد أقاربه جميع أعمالهم وممتلكاتهم بعد اتهامه بالتواطؤ مع قادة محليين ضد قديروف. ورغم أن الدينوف أعلن «توبته»، وأقسم على حبه لقديروف وحاول بكل طريقة ممكنة التكفير عن ذنبه حتى إنه نظم أشعاراً لقديروف، ومع ذلك، لم يعده قديروف إلى دائرته الداخلية أبداً. واحتفظ الدينوف براتبه رغم أنه لم يحضر إلى مكتبه بوزارة الداخلية بجمهورية الشيشان منذ أغسطس/آب 2019. وغادر الدينوف الشيشان واستقر في موسكو، حيث عاش بهدوء حتى مارس/آذار 2022. وعلى خلفية إخفاق روسيا في حسم الحرب على أوكرانيا بسرعة، ظهر الدينوف مجدداً في 17 مارس 2022 بشكل غير متوقع في صورة جمعته مع قديروف الذي أرفقها بعبارة «مساعد رئيس جمهورية الشيشان لقضايا الأمن... تم إرسال الأخ العزيز أبتي علاء الدينوف، على رأس الآف المتطوعين من جمهورية الشيشان، للمشاركة في العملية الخاصة (التسمية الروسية لغزو أوكرانيا) لحو النازية وتجريد أوكرانيا من السلاح». وفي منتصف العام ذاته عيّن قديروف الدينوف أميناً لمجلس الأمن الجمهوري وحصل على شهادة «المواطن الفخري لروسيا والشيشان». وبعد شهرين، ذهب الدينوف إلى أوكرانيا مرة أخرى وتم تعيينه قائداً لقوات «أخمات».

قديروف في موسكو، سبتمبر 2022 (ميخائيل ميتزل/Epa)

كشفت صحيفة عن إصابة قديروف بمرض نخر البنكرياس

أمّن رمضان قديروف الاستقرار في خاصرة روسيا الضعيفة

داودوف وديليمخانوف مرشحون كخلفاء

عمليات ترحيل سوفييتية

نفذ الزعيم السوفييتي جوزيف ستالين، مواطنين من الشيشان وإنغوشيا، في عام 1944، خلال زمن الاتحاد السوفييتي، من شمال القوقاز إلى آسيا الوسطى. وكانت عملية النقل جزءاً من البرامج السوفييتية للتوطين والنقل القسري بين ثلاثينيات وخمسينيات القرن الماضي. غير أنه في عام 1957، سُمح بعودة الشيشانيين والإنغوش إلى أراضيهم، بعد أن أبطلت السلطات السوفييتية الجديدة بقيادة نيكيتا خروتشوف العديد من سياسات ستالين، بما في ذلك ترحيل الشعوب.

الحدث

السويداء على صفيح ساخن: تعزيزات عسكرية للنظام

مع استمرار الحراك المعارض للنظام السوري في السويداء، أرسل النظام تعزيزات عسكرية إلى المحافظة أخيراً، منذراً بتحوّل المنطقة إلى ساحة مواجهة

السويداء ـ **ليث أبي نادر**

أرسل النظام السوري تعزيزات عسكرية إلى محافظة السويداء، جنوبي سورية، في الأيام الأخيرة، وذلك بعد فشله في القضاء على الحراك السلمي المناوئ له في المحافظة، وبعد عجزه عن افتعال اقتتال داخلي فيها. ومهّد النظام لذلك عملياً، عبر ارتفاع أصوات من داخل الدوائر المقربة منه، موجّهة تهديدات بشنّ حرب على المحافظة. وباتت السويداء في حالة ترقب على ضوء هذه التعزيزات. في السياق، اعتبر الناشط حسين حرب من محافظة السويداء، أن هذه المستجدات تنذر بتوتر مقبل في مجمل المنطقة، مشيراً في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أنه «أمر لا يمكن إخراجه من سياق اتفاقيات وافق على مضمونها نظام الأسد بمباركة دولية، ستحدث تغييراً في جغرافيا الشرق الأوسط، لما للجنوب السوري من أهمية جغرافية». وأضاف أنه «لا يمكن تجاهل الأصوات التي قالت إن الأسد سيحصل على مكافأته من إسرائيل، بناءً على موقفه الحيادي الواضح مما جرى في فلسطين التي لطالما نادى وسلفه بأنها قضيتهما المركزية».

أما السياسي المعتز الأطرش فرأى أن «ما يحدث يأتي في سياق إجراء روتيني يتم كل عام في الشهر الخامس، حيث تستبدل الكوادر البشرية للقطع العسكرية لقوات النظام الموجودة أصلاً». لكنه استدرك في حديث لـ«العربي الجديد»: «لا أجزم ولا أبرئ النظام من استغلال هذه التحركات، لرفد القطع العسكرية بعناصر أجنبية تابعة للمليشيات الإيرانية لدخول السويداء بهدف إخماد الحراك السلمي فيها، والقضاء على المناوئين لسلطته، ومن ضمنهم الفصائل المسلحة التي لم تقدم الطاعة له».

في هذا الصدد، كشفت مصادر من المنطقة الشرقية في سورية، أن المليشيات المدعومة من إيران أدخلت، مساء أول من أمس السبت، عشرات العناصر التابعة لها، من مليشيا «النجباء» العراقية من العراق، عبر معبر السكك غير الشرعي في البوكمال، تمهيداً لنقلهم إلى محافظة السويداء. ونقلت شبكة «عين الفرات» المحلية عن مصادر قولها إن نحو مائة عنصر من «النجباء» سيتم نقلهم تحت غطاء من قوات النظام بحافلات تبديل العناصر التابعة للفرقة 17. وأبدى عدد من الناشطين والمواطنين من الحاضنة الشعبية في السويداء، استعدادهم لأي تحرك سيقرّض في حالة ترقب على ضوء إذا فكر في أي عمل عدائي، سيكون ذلك وبالاً عليه»، مستدلين بما حدث في يوليو عام 2018، مشدّدين على أن «الجبل سيكون حينها كتلة واحدة ويستقطب الآف المقاتلين من الجبل (السويداء) ومن خارجه».

غير أن الناشطة الحقوقية سلام عباس استبعدت أن «يكون الهدف من التعزيزات هو ضرب السويداء عسكرياً، لما يمثله هذا الأمر من خطورة على الصعيد الإقليمي والدولي حالياً، وقد يعجل بسقوط النظام». ورأت في حديث مع «العربي الجديد»، أن «ما يحصل يأتي في سياق المد الإيراني، لأن هناك معلومات تفيد بأن التعزيزات تعج بالعناصر التي تتبع للمليشيات الإيرانية». وأضافت عباس أن «هدف المليشيات محاصرة الأردن بالدرجة الأولى، وتأتي في سياق التوعد الإيراني الذي سبق ليلة إطلاق المسيرات على إسرائيل (في 13 إبريل الماضي) والذي وقعت عمان في فخّه وأعلنت مسوغاً لإيران لحصارها».

من جهته، أكد الشيخ حكمت الهجري الرئيس الروحي لطائفة الموحدين الدروز في السويداء، أمس الأحد، أمام وفود كبيرة من المحتجين زارت منزله في بلدة قنوات، تأييداً لمواقفه الوطنية ولمطالب الشعب السوري بتطبيق القرار الدولي 2254 والانتقال السياسي السلمي. وأضاف أن «ساحات الكرامة هي أمانة في أعناقكم، يجب أن تحافظوا عليها بسلميتها وحضاراتها، وهي من خلالكم صوت الشعب السوري المقهور، فأنتم بمطالبكم تمثلون مطالب هذا الشعب الذي ينظر لكم كبوصلة تاريخية، ولن نكون إلا عند حسن ظن هذا الشعب». وشدّد الهجري على أن الحراك الشعبي «بدأ بمطالب معيشية وحياتية، وعندما لم يجد آذاناً صاغية، ذهب في الاتجاه الصحيح، وهو المطالبة بالتغيير السياسي وبدولة حضارية إنسانية تليق بالشعب السوري». وختم بالحث على التمسك بالسلمية وعدم الانجرار إلى موقع يراد منه إنهاء هذا الحراك الحضاري السلمي.

دعا الهجري إلى المحافظة على سلمية التظاهرات في السويداء

أما الشيخ رامي أشتي، أحد قادة الفصائل المسلحة، فأكد لـ«العربي الجديد»، أن الفصائل «لا تقلل من أهمية دخول التعزيزات العسكرية وتمركزها داخل المدينة ضمن النقاط الأمنية والعسكرية». ورأى أنه «بكل تأكيد نتوقع عملاً عسكرياً محدوداً يكون مقدمة لإعادة ما يسمى هيبة الدولة والسطوة الأمنية والحزبية إلى السويداء، وسنسعى جاهدين ألا تكون أصحاب الطلقة الأولى، ولكن اتقّ تماماً أن هذه التعزيزات لن تجد طريقاً للعودة من حيث أتت، إذا باشرت بالعدوان، فنحن في المحافظة ومهما فرقتنا الخلافات الآنية تجمعنا على اختلاف مشاربنا أوقات الخطر». وحول الاستعدادات للمواجهة قال اشتي: «ليست المرة الأولى التي نخوض فيها معارك، فقد واجهنا داعش وانتصرنا عام 2018 من دون أي استنفار أو تخطيط، ونتمنى ألا نصل إلى موقع نرى فيه الجيش (قوات النظام السوري) بنفس الموقع، وهذا يتوقف على التحركات العسكرية والأيام القليلة المقبلة».

من تظاهرات السويداء، فبراير الماضي (العربي الجديد)

إضاءة

العراق: جدل حول إرجاع العقارات المستولى عليها لأصحابها

عاد ملف إرجاع العقارات التي تسيطر على بعضها مليشيات وأحزاب إلى الواجهة في العراق، بعد أيام من بدء البرلمان قراءة مشروع قانون يتعلق بهذا الأمر

بغداد ـ **زيد سالم، عادل النواب**

لم يشهد ملف إرجاع العقارات التي استولت عليها الأحزاب والشخصيات السياسية عقب الغزو الأميركي للعراق سنة 2003، تحت شعار أملاك النظام السابق، أي تقدم على الرغم من بعض المطالبات السياسية والبرلمانية بإنهاء الجدل حولها، وإرجاعها إلى أصحابها. وتزامن وضع هذا الملف مع التلاعب بالأوراق الثبوتية الخاصة بهذه العقارات، وطريقة التعويض المادي لمن تهدمت عقاراته، لكن الحكومة العراقية المدرج في جدول أعمال البرلمان سيفتح باباً للفساد. وكتب الناصري على منصة إكس (تويتر سابقاً): «طالعنا في جدول أعمال البرلمان في الجلسة الـ20 الفقرة رابعاً: إرجاع العقارات إلى أصحابها... وبقدر ما أن العنوان يبدو منصفاً لأصحاب الحقوق، لكنه قد يفتح أبواباً من الفساد بعشرات المليارات تستنزف موارد الدولة مالياً وتثقل كاهلها اقتصادياً تحت عنوان براق».

وفي حديث آخر لـ«العربي الجديد»، توقع الناصري أن «يفتح هذا القانون الباب أمام إعادة تقييم الآف العقارات المباعة سابقاً لمن يعتقدون بأن تقييم عقاراتهم كان مجحفاً». وقال إن «القانون سيسمح لأصحاب هذه الأراضي والعقارات أن يطالبوا بتعويضات وانتقل إلى هذه العقارات زعماء الأحزاب الرئيسية وقيادات سياسية مختلفة، أبرزهم نوري المالكي وعمار الحكيم وهادي العامري وقيس الخزعلي وهمام حمودي ومحمود المشهداني وسليم الجبوري وعبد اللطيف رشيد وقيادات سياسية أخرى.

وبدأ البرلمان العراقي مناقشة مشروع قانون حول إرجاع العقارات المستولى عليها وأجرى القراءة الأولى له في 27 إبريل/نيسان الماضي، ومن الممكن تطرق المناقشات إلى جميع الحقب، لا حقبة ما بعد 2003 فحسب، بل في أيام النظام العراقي السابق، حين جرت مصادرة أراض لمواطنين، خصوصاً في كركوك. ومن المفترض أن تشهد الجلسات المقبلة أكثر من قراءة لمشروع القانون، قبل طرحه على مرحلة التصويت وإحالته إلى الحكومة لبدء تنفيذه. مع العلم أن السلطات العراقية لم تعلن عن عدد العقارات المستولى عليها من قبل جهات نافذة، وضمنها شققاً ومنازل ومحال تجارية بالإضافة إلى أراض زراعية وبساتين، وهي موزعة في كل محافظات البلاد. حول ذلك، حذّر ضياء الناصري، المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء محمد شياع السوداني، من أن «مشروع القانون سيفتح باباً للفساد». وكتب الناصري على منصة إكس (تويتر سابقاً): «طالعنا في جدول أعمال البرلمان في الجلسة الـ20 الفقرة رابعاً: إرجاع العقارات إلى أصحابها... وبقدر ما أن العنوان يبدو منصفاً لأصحاب الحقوق، لكنه قد يفتح أبواباً من الفساد بعشرات المليارات تستنزف موارد الدولة مالياً وتثقل كاهلها اقتصادياً تحت عنوان براق».

وفي حديث آخر لـ«العربي الجديد»، توقع الناصري أن «يفتح هذا القانون الباب أمام إعادة تقييم الآف العقارات المباعة سابقاً لمن يعتقدون بأن تقييم عقاراتهم كان مجحفاً». وقال إن «القانون سيسمح لأصحاب هذه الأراضي والعقارات أن يطالبوا بتعويضات مالية وفق الحسابات المالية الحالية، ما يفتح شهية أعداد كبيرة من الأشخاص لاستغلال ثغرات القانون للحصول على مبالغ مالية كبيرة». لكن مصدراً في وزارة العدل العراقية قال، لـ«العربي الجديد»: «هناك مظالم كثيرة شملت المئات ممن صُودرت منازلهم، لا سيما العراقيين المسيحيين الذين تركوا البلاد وجرى الاستيلاء على ممتلكاتهم». واعتبر أن «روح القانون تقضي بإعادة الحقوق إلى أصحابها، وإن كان يتعلّق بمحافظة كركوك فقط، لكنه من ناحية المواد القانونية يمكن أن يُطبق ببغداد وأي مكان بالعراق، وهو ما تسعى إليه أطراف سياسية اليوم». من جهته، رأى عضو اللجنة القانونية في البرلمان العراقي عارف الحمامي أن «قانون إرجاع العقارات لأصحابها جرت صياغته لمحافظة كركوك، وهو يهدف إلى إرجاع حقوق بعض المواطنين من الأكراد والتركمان، الذين بيعت أراضيهم ضمن سياسية تعريب المدينة من قبل نظام صدام حسين». ولفت في حديث لـ«العربي الجديد» إلى أن «القانون يحتوي ثغرات، وربما بعضها يفتح باباً للفساد وغيرها من الشبهات، ولهذا كانت هناك معارضة، ونعمل في اللجنة القانونية البرلمانية على معالجة كل تلك الثغرات، في كل المحافظات». وأضاف الحمامي أن «التحفظ الحكومي على مشروع القانون هو أمر طبيعي، خصوصاً أن الحكومة العراقية الحالية تراعي قوانين كهذه حتى لا تثقل نفسها بالمبالغ المالية الضخمة، لأن إقرار هذا القانون يعني أن الحكومة ستدفع المليارات للمواطنين، الذين شغلت الحكومة أراضيهم وصادرتها وجعلتها ضمن المنافع العامة، ولهذا فإن المواطنين يجب أن يُعوّضوا وفق أسعار الأراضي حالياً». ولفت الحمامي إلى أن «الأراضي التي تُشغل من قبل مواطنين هي أيضا بيعت بغير حق من قبل النظام السابق، وعلى هؤلاء المواطنين دفع التعويضات إلى أصحاب الأرض، وهذا ربما يثير بعض المشاكل الاجتماعية، ولهذا سنعمل على حل إشكاليات كهذه عبر مواد قانونية».

من أحد قصور صدام حسين في بابل، مارس 2023 (كاظم كاظمي/Getty)

ضياء الناصري: سيطالب أصحاب العقارات بتعويضات مالية كبيرة

لكن عضواً في حزب تقدم، بقيادة رئيس البرلمان السابق محمد الحلبوسي، أكد أن «الهجمة ضد مشروع قانون إرجاع العقارات إلى أصحابها وتعويضهم جاءت بدفع من أحزاب وفصائل مسلحة استولت على مئات العقارات والمنازل التابعة لعراقيين في المنفى، وآخرين ينتمون إلى حزب البعث، وأن كثيراً منهم تلاعب بأوراق هذه العقارات». واعتبر في حديث مع «العربي الجديد»، مفضلاً عدم الكشف عن اسمه، أن «شرعنة سرقة عقارات العراقيين من قبل الأحزاب تشير إلى التعسف في استخدام قوة الدولة لحرمان العراقيين من ممتلكاتهم أو تعويضهم على الأقل». من جهته، شكك الخبير أحمد النعيمي في إمكانية تمرير القانون، مشيراً في حديث لـ«العربي الجديد» إلى أن «مشروع القانون يحظى بدعم كردي في كركوك فقط، على اعتبار أنها ستستفيد منه باستعادة الأكراد أملاكهم التي أُخذت منهم في زمن النظام السابق، لكن بالنسبة للقوى السياسية الأخرى، فإنها ترفض تطبيقه في بغداد وباقي المحافظات، ذلك لأنها استولت على مبانٍ وأراضٍ وعقارات ضخمة هي بالأساس تركة النظام السابق». وأضاف أن «الدولة ستحتاج إلى إنشاء محكمة مختصة في النظر بالدعوى التي ستواجهها من أصحاب العقارات، لذا قد يكون القانون قريباً في خانة القوانين المؤجلة مثل غيره من القوانين الخلافية». وسبق أن أصدرت هيئة النزاهة الاتحادية إحصائية في عام 2022، تضمنت رصدها 31378 عقاراً تابعاً للدولة، مستولى أو متجاوَزاً عليها في كل محافظات العراق، باستثناء التابعة لإقليم كردستان.

زيلينسكي يتعهد بالنصر

روسيا تتقدم شرقي أوكرانيا

على وقع مواصلة القوات الروسية تقدمها في شرق أوكرانيا، جدّد الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي تعهّده بـ«انتصار الحياة على الموت»

أحيت أوكرانيا وروسيا، أمس الأحد، عيد الفصح بحسب التقويم الشرقي، الذي تتبع له كنيستا البلدين الأرثوذكسيتان، على وقع استمرار القتال في شرق أوكرانيا. في كييف، نشر الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي رسالة فيديو من أمام كاتدرائية القديسة صوفيا، وسط العاصمة. وبينما اعتبر أن بلاده تحظى بدعم إلهي في مواجهة الغزو الروسي، أشار إلى أنه «مع حليف كهذا، ستنتصر الحياة على الموت حتماً». في المقابل، لم يتطرق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بشكل مباشر في رسالة الفصح إلى غزو بلاده أوكرانيا، خلال مشاركته في قداس في كاتدرائية المسيح المخلص في موسكو، ليل السبت ـ الأحد. وفي رسالة إلى رأس الكنيسة الارثوذكسية الروسية المؤيد للحرب في أوكرانيا، شكر بوتين البطريرك كيريل على «تعاونه المثمر في الفترة الصعبة الراهنة، في حين من المهم بالنسبة إلينا أن نوحد جهودنا في ظل النمو الدائم وتعزيز قوة الوطن».

وجاءت الاحتفالات الدينية في البلدين، بعد ساعات من إدراج وزارة الداخلية الروسية، زيلينسكي على لائحة المطلوبين في قاعدة بياناتها. وأفادت الوزارة في بيان، بأن زيلينسكي مطلوب بموجب مادة من القانون الجنائي الروسي. كما تم إدراج الرئيس السابق لأوكرانيا بترو بوروشنكو على قائمة المطلوبين في روسيا.

من جانبه، أكد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، أمس الأحد، على ضرورة استمرار الحوار مع روسيا، محذراً من أن قطعه يعني التخلي عن النظام الدولي والسلام والأمن. وقال ماكرون، في حوار مع صحيفة «لا تريبيون ديمانش» اليومية الفرنسية، إن الحوار مع روسيا يجب أن يتواصل، مضيفاً: «إننا نفعل الشيء الصحيح بترك الباب مفتوحاً أمام المفاوضات مع روسيا، وبغير ذلك، فإننا سنكون قد تخلينا عن النظام الدولي علاوة على السلام والأمن». ومع ذلك، أشار الرئيس الفرنسي إلى أنه في الوقت ذاته من الضروري المضي قدماً في سياسة «الغموض الاستراتيجي» نحو روسيا.

ميدانياً، قُتل شخصان في قصف صاروخي روسي على منطقة دونيتسك، شرقي أوكرانيا، بينما أصيب ستة أشخاص على الأقل بجروح في هجوم بطائرة مسيّرة استهدف مدينة خاركيف، شمال شرقي البلاد، وفق ما أفاد مسؤولون محليون، أمس الأحد. وقال الحاكم الأوكراني لمنطقة دونيتسك فاديم فيلاشكين عبر تطبيق تليغرام: «في بوكروفسك، أدى سقوط صواريخ الى مقتل شخصين وإلحاق أضرار بمنزل». وتقع هذه البلدة على مسافة نحو 60 كيلومتراً شمال غربي مدينة دونيتسك، عاصمة المنطقة التي تحتلها روسيا. وأفاد حاكم خاركيف أوليغ سينيغوبوف «باحتراق منزل وملحقاته» بسبب الهجوم، موضحاً «أصيب ستة أشخاص بجروح بينهم طفلة مولودة في العام 2015».

إلى ذلك، أعلنت القوات الجوية الأوكرانية، أمس الأحد، أن الجيش الروسي أطلق 24 مسيّرة إيرانية الصنع خلال ليل السبت ـ الأحد، مؤكدة أنها أسقطت 23 منها. من جهتها، أعلنت وزارة الدفاع الروسية، أمس الأحد، سيطرة قواتها على بلدة أوتشيريتينو في منطقة دونيتسك. وذكرت الوزارة في بيان، أن وحدات من الجيش الروسي حسّنت وضعها في العديد من النقاط. وأضافت أن «وحدات من مجموعة قوات الوسط حررت بلدة أوشيريتينو بجمهورية دونيتسك الشعبية (المعلنة من جانب واحد) بالكامل». وكان عدد سكان القرية يبلغ نحو ثلاثة آلاف نسمة قبل الحرب. وتقع تلك القرية شمال غربي مدينة أفدييفكا التي كانت من المواقع الحصينة للقوات الأوكرانية واستولت عليها روسيا في فبراير/شباط الماضي. وحققت روسيا تقدماً بطيئاً لكنه ثابت منذ سيطرتها على أفدييفكا، إذ سقطت سلسلة من القرى في المنطقة في أيدي القوات الروسية.

> ماكرون: الحوار مع روسيا يجب أن يتواصل ولا ينقطع

بدوره، أفاد وزير الطاقة الأوكراني، جيرمان غالوشينكو، بأن الهجمات الروسية المكثفة بطائرات مسيرة وصواريخ على نظام الطاقة الأوكراني تسببت في أضرار للقطاع تجاوزت قيمتها مليار دولار. وأضاف في بيان: «نتحدث عن خسائر تقدر بما يزيد على مليار دولار. لكن الهجمات مستمرة ومن الواضح أن الخسائر ستتفاقم». وأوضح أن الأضرار الرئيسية لحقت بمنشآت توليد الطاقة الحرارية والمائية، وكذلك أنظمة نقل الطاقة. وتابع: «النظام مستقر، لكن الوضع معقد جداً»، مبيناً أنه بفضل الظروف الجوية المناسبة، يتم دعم نظام الطاقة حالياً في البلاد عن طريق توليد طاقة الرياح والطاقة الشمسية».

(قنا، الأناضول، رويترز، فرانس برس)

جنود أوكرانيون يحيون عيد الفصح في دونيتسك، أمس (فالنتين أوغيرينكو/رويترز)

إضاءة

بيونغ يانغ تسخر من العقوبات عليها

اعتبر كيم سونغ، سفير كوريا الشمالية لدى الأمم المتحدة، أمس الأحد، أن الجهود الرامية إلى تشكيل لجنة جديدة من الأمم المتحدة لمراقبة العقوبات المفروضة على بلاده ستؤول إلى الفشل، حسبما نقلت عنه وسائل إعلام كورية شمالية رسمية. وأدلى كيم بهذا التعليق رداً على بيان مشترك أصدرته الولايات المتحدة وحلفاؤها قبل أيام، دعا إلى مواصلة عمل لجنة خبراء بالأمم المتحدة في مراقبة عقوبات الأمم المتحدة طويلة الأمد على بيونغ يانغ بسبب أسلحتها النووية وبرامجها الصاروخية. وقال كيم إن «القوات المعادية قد تشكّل فرقا من الخبراء في المستقبل، لكنها ستواجه التدمير الذاتي بمرور الوقت». وأضاف أن حل لجنة الأمم المتحدة بعد الفيتو الروسي كان «حكماً أصدره التاريخ على منظمة غير قانونية تثير المؤامرات... للقضاء على حق دولة ذات سيادة في الوجود». وحذّر من أنه إذا «استمرت الولايات المتحدة وأتباعها في اتباع السياسة العدائية التي عفا عليها الزمن تجاه كوريا الشمالية، فإنهم سيواجهون هزيمة استراتيجية أكثر بؤساً».

واستخدمت روسيا الفيتو في مارس الماضي، في مجلس الأمن الدولي، مما أنهى فعلياً مراقبة الأمم المتحدة للعقوبات المفروضة على كوريا الشمالية خلال التصويت على مشروع قرار لمجلس الأمن، كان مقرراً أن يجدد تفويض لجنة الخبراء متعددة الجنسيات التي راقبت منذ عام 2006 تنفيذ عقوبات الأمم المتحدة التي تهدف إلى كبح البرامج النووية والصاروخية لكوريا الشمالية. ودافع الكرملين عن استخدامه الفيتو، وقال إن العقوبات الدولية على كوريا الشمالية تعوق الحوار والسلام في شبه الجزيرة الكورية ولم تساعد في تحسين الأمن الإقليمي. بدورها، شدّدت ليندا توماس غرينفيلد، سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، خلال زيارة إلى سيول في إبريل/نيسان الماضي، على أهمية ضمان تنفيذ العقوبات على كوريا الشمالية. وقالت: «النقطة المهمة هنا هي أننا لا يمكن أن نسمح بانتهاء العمل الذي كان يقوم به فريق الخبراء». وزارت توماس غرينفيلد المنطقة منزوعة السلاح، وهي حدود شديدة التحصين بين الكوريتين اللتين لا تزالان في حالة هدنة منذ حربهما بين عامي 1950 و1953. وحثت السفيرة روسيا والصين على التوقف عن مكافأة كوريا الشمالية على «سلوكها السيئ».

> 43 منشقاً إلى الجنوب
>
> كشفت بيانات وزارة الوحدة المسؤولة عن شؤون الكوريتين في كوريا الجنوبية، مساء أول من أمس السبت، أن عدد المنشقين الكوريين الشماليين الآتين إلى سيول، بلغ 43 منشقاً في الفترة بين يناير/كانون الثاني ومارس/آذار الماضيين. وشهد عدد المنشقين الكوريين الشماليين القادمين إلى الجنوب انتعاشاً أخيراً، بعد تراجعه بحدة في السنوات الأخيرة، بسبب الإغلاقات التي فرضها تفشي وباء كورونا.

واتهمت سيول وواشنطن الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون بنقل أسلحة إلى روسيا لدعمها في غزوها أوكرانيا، في مقابل مساعدة موسكو الفنية لبرنامج بيونغ يانغ للتجسس عبر الأقمار الاصطناعية. وفي العام الماضي، أجرت كوريا الشمالية عدداً قياسياً من التجارب الصاروخية، بعد أن أعلنت نفسها في عام 2022 دولة نووية وقالت إن وضعها هذا «لا رجعة فيه».

من جهتها، أوضحت وزارة الخارجية الكورية الجنوبية، أول من أمس السبت، أن كوريا الجنوبية والصين واليابان تجري مشاورات نهائية لعقد القمة الثلاثية المتوقفة منذ مدة طويلة يومي 26 و27 مايو/أيار الحالي في سيول. وقال مسؤول بالوزارة، لم يكشف عن اسمه، لوكالة يونهاب الكورية الجنوبية، إن كوريا الجنوبية والصين واليابان اتفقت على عقد القمة الثلاثية في أقرب موعد مناسب لجميع الأطراف. وأوضح أن سلطات بلاده أجرت مشاورات مع اليابان والصين بصفتها الدولة التي تترأس القمة حالياً. ومن المتوقع أن يقوم رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا ورئيس مجلس الدولة الصيني لي تشانغ بزيارة سيول للقاء الرئيس يون سيوك ـ يول.

ولم تعقد القمة الثلاثية منذ انعقاد القمة الأخيرة في مدينة تشنغدو، جنوب غربي الصين في ديسمبر/كانون الأول 2019. وتم تعليق القمة بسبب تفشي وباء كورونا، وتدهور العلاقات بين كوريا الجنوبية واليابان بشأن قضية تعويض ضحايا العمل القسري للكوريين أثناء الحكم الاستعماري الياباني لشبه الجزيرة الكورية (1910 ـ 1945).

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

كوريون جنوبيون يراقبون تجربة صاروخية للشمال، إبريل الماضي (جونغ ييون ـ جي/فرانس برس)

رصد

ترودو: كندا دولة قانون (Getty)

تحقيق كندي يستفز الهند

تبادلت كندا والهند، أول من أمس السبت، التعليقات على اعتقال السلطات الكندية يوم الجمعة الماضي، 3 مواطنين هنود يشتبه بانتمائهم إلى فريق اغتال الزعيم السيخي هارديب سينغ نيجار في فانكوفر العام الماضي، وهي حادثة أدّت إلى نشوب أزمة دبلوماسية في حينها بين نيودلهي وأوتاوا. وكانت الشرطة الكندية أعلنت، يوم الجمعة الماضي، اعتقال 3 مواطنين هنود في العشرينيات من عمرهم، ويشتبه بانتمائهم إلى فريق اغتال سينغ نيجار في يونيو/حزيران الماضي. وكانت الخارجية الكندية أعلنت بعد اغتيال نيجار طرد دبلوماسي هندي للاشتباه بعلاقته باغتيال الزعيم السيخي الذي كان يطالب بإنشاء دولة مستقلّة للسيخ باسم «خاليستان»، واعتبرت وزيرة الخارجية ميلاني جولي أن «الضلوع المحتمل لممثل حكومة أجنبية بجريمة اغتيال مواطن كندي هنا في كندا، على التراب الكندي، أمر غير مقبول إطلاقاً»، فيما وصفت نظيرتها الهندية حينها اتهامات أوتاوا بالعبثية وذات دوافع.

وأول من أمس، حضر رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو تجمعاً في مدينة تورونتو للاحتفال بتراث السيخ وثقافتهم، مشدداً خلاله على أن كندا «دولة قانون» لديها قضاء «قوي ومستقل»، في تعليق منه على الاعتقالات. وقال ترودو إن هذه الاعتقالات «مهمة لأن كندا دولة تأسست على سيادة القانون، عن التزام أساسي بحماية جميع مواطنيها». وأقرّ بأن أفراد مجتمع السيخ في كندا قد يشعرون «بعدم الارتياح، وحتى الخوف في هذا الوقت»، إلا أنه دعاهم إلى أن يبقوا «هادئين وملتزمين بشدة بمبادئنا الديمقراطية»، متحدثاً عن تحقيقين منفصلين جاريين، في إشارة إلى إعلان الشرطة الاتحادية أن هناك مشتبهاً بهم محتملين آخرين وإنها تحاول تحديد ما إذا كانت هناك «صلات بالحكومة الهندية يجب إثباتها».

وردّت الهند على عملية الاعتقال والتصريحات الكندية، متهمة أوتاوا بـ«الهوس». وقال وزير الخارجية الهندي إس. جايشانكار، إن أوتاوا تُظهر «هوساً» بتحقيقها في احتمال ضلوع الهند في اغتيال زعيم من السيخ، بحسب ما نقلت عنه وكالة أنباء «برس ترست» الهندية. وأوضح جايشانكار أن نيودلهي تسعى إلى إقناع أوتاوا بعدم منح الانفصاليين السيخ تأشيرات دخول أو أي شرعية سياسية، لأنهم «يسببون مشاكل لكندا ولنا، وكذلك لعلاقاتنا الدبلوماسية»، مضيفاً أن «كندا لا تتقاسم معنا أي دليل في بعض القضايا، كما أن أجهزة الشرطة لا تتعاون معنا».

وكان هارديب سينغ نيجار قد هاجر إلى كندا في عام 1997 وأصبح مواطناً كندياً في عام 2015، وهو من دعاة إقامة دولة للسيخ منفصلة عن الهند، وكان مطلوباً لدى السلطات الهندية بتهمة الإرهاب والتآمر لارتكاب جريمة قتل. واغتيل نيجار في يونيو الماضي برصاص مهاجمين ملثمين في مرآب معبد للسيخ قرب مدينة فانكوفر على الساحل الغربي لكندا. وأغرقت القضية الهند وكندا في أزمة دبلوماسية خطيرة بعدما ألمح ترودو إلى تورط الحكومة الهندية في عملية الاغتيال. واضطرت الحكومة الكندية نتيجة ذلك إلى إعادة عشرات من دبلوماسييها في الهند، بعدما هدّدت نيودلهي بسحب حصانتهم الدبلوماسية.

(فرانس برس، رويترز)